مجلة البحث في التربية وعلم النفس
كلية التربية – جامعة المنيا

رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم الجامعي بمصر في مواجهة تحديات الوظائف الخضراء (دراسة تحليلية)

إعداد

أ.م.د/ رباح رمزى عبد الجليل

أستاذ أصول التربية المساعد

كلية التربية – قسم أصول التربية – جامعة أسيوط

المستخلص باللغة العربية

هدفت الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف عام وهو وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات الوظائف الخضراء في ضوء الإفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة.

وقد أجابت الدراسة عن التساؤلات التالية :

١- ما مفهوم الاقتصاد الأخضر، وما أهميته، وأهدافه، ومتطلباته، وخصائصه ؟

٢- ما أهم خبرات بعض الدول المتقدمة فى مواجهة تحديات الوظائف الخضراء بالتعليم الجامعي ؟

٣- ما واقع التعليم الجامعي في مواجهة تحديات التحول الى الوظائف الخضراء ؟

٤- ما التصور المقترح لتفعيل دور الجامعة فى مواجهة تحديات الوظائف الخضراء على ضوء خبرات بعض الدول ؟

وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي .

وتوصلت الدراسة إلى وضع رؤية مقترحة تهدف إلى ما يلي :

١ – دمج متطلبات الوظائف الخضراء في برامج التعليم الجامعي وإشراك المجتمع المحلي .

٢ – تخضير البرامج الدراسية في الجامعات المصرية .

٣ – إعداد الطلاب للعمل في مجال الاقتصاد الأخضر، لمواجهة التدهور الاقتصادي والبطالة وتحقيق الازدهار ونمو القوى العاملة.

٤ – تكوين شبكة للوظائف الخضراء بين بعض الكليات في جمهورية مصر العربية باعتبارها مسار استراتيجي لتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيا للمشاركة بشكل فعال وسريع في عملية دمج المبادئ

الأساسية للوظائف الخضراء والاستدامة في مجموعة متنوعة وواسعة من الدورات والتخصصات القائمة في نظام التعليم الجامعي.

٥ – عقد دورات تدريبية ضمن برامج الإعداد لتطوير وتنمية قدرات الطلاب، وتطوير مهاراتهم المعرفية والعامة والتخصصية والذهنية.

٦ – تنمية النظرة المستقبلية لدى الطلاب من حيث تعلم التفكير في عواقب الممارسات على البيئة لضمان مستقبل مستدام.

٧ – تطوير التعليم الجامعي لإمداد الصناعة المصرية بالكوادر اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ومواجهة المنافسة الكبيرة من جانب الدول المتقدمة.

٨ – مسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة في التحول نحو الوظائف الخضراء.

المستخلص باللغة الإنجليزية

The current study aimed at achieving a general goal, which is to develop a proposed vision to activate the role of university education in facing the challenges of green jobs in the light of benefiting from the experiences of some developed countries.

The study answered the following questions:

1. What is the concept of green jobs, its importance, objectives, requirements and characteristics?
2. What are the most important experiences of some developed countries in facing the challenges of green jobs at university education?
3. What is the reality of university education in facing the challenges of transition to green jobs?
4. What is the suggested proposal to activate the role of the university in facing the challenges of green jobs in light of the experiences of some developed countries?

The study used descriptive analytical method.

The study came down to a proposed vision which aimed at;

1) Combining the requirements of green jobs into university education programs besides to the community involvement.
2) Adding the green jobs form on the curricula of Egyptian universities.

3) Preparing students to work in the field of green jobs, to cope with economic decline, unemployment, and achieving prosperity and growth of the labor force.
4) Creating a network of green jobs among some colleges in the Arab Republic of Egypt as a strategic path for the professional development of faculty members to participate effectively and quickly in the process of integrating the basic principles of green economy and sustainability in a wide variety of courses and disciplines in the university education system.
5) Holding training courses in the preparation programs to develop the capacity of students, and develop their cognitive، general, specialized and mental skills.
6) Developing students' prospective outlook in terms of learning to think about the consequences of practices on the environment to ensure a sustainable future.
7) Developing the university education to provide the Egyptian industry with the necessary cadres for economic and social development in Egypt and to face the great competition from the developed countries.
8) Keeping pace with recent global trends in the transition towards the green jobs.

مقدمة :

يعد التعليم أساسا للتنمية المستدامة ووسيلة ضروية للمشاركة الفعالة فى مجتمعات واقتصاديات القرن الحادي والعشرين التى تواجه عصر العولمة السريعة، وللتعليم الجامعي دور مهم في تطوير المجتمع وتنميته. وباتت الجامعة جزءا لا يتجزأ من المجتمع الذى توجد فيه، وكل تطور يصيب المجتمع يصاحبه تغيير في الجامعة العكس، فالجامعة لا تنفصل عن المجتمع.

من الملاحظ أن المجتمع المصري يشهد الآن العديد من التحولات والتغيرات في ضوء التدفق المعرفي والثورة التكنولوجية وثورة الاتصالات، ولم تكن البيئة فى هذا العصر بمنأى عن هذه التحولات والتغيرات، فقد تعاظم تأثير الإنسان على البيئة بما استخدمه من تكنولوجيا، وبما سخره من طاقات لم يكن للبيئة الطبيعية قدرة على تحملها، فالهواء تغيرت هويته بشتى أنواع المواد الكيميائية، وتلوثت المياه السطحية وأصبحت غير صالحة للاستهلاك، وتسممت التربة بالمبيدات ومخلفات المصانع ولم يبق جزء من هذه البيئة حتى ولوكان بعيداً، وقد أصابه شر هذه الإفرازات والملوثات الإنسانية.

تركز التنمية المستدامة على تطوير القدرات البشرية والبيئية من خلال برامج اقتصادية واجتماعيه ودولية تعزز قدرة الإنسان على تحقيق ذاته بالشكل الذى يمكن من الاستعمال المثالي لجميع المصادر البيئية، مع التركيز على حياة أفضل ذات قيمه عالية لكل فرد من أفراد المجتمع فى الحاضر والمستقبل بصوره مستقرة مستمرة ومتواصلة وإيمانا بأهمية التعليم ودوره فى بناء الفرد وا لمجتمع وفى تحقيق التناغم بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة والتقدم الاجتماعي الشامل باعتبارهم أهم محاور التنمية المستدامة. (١ :٥)

وتقاس كفاءة التعليم الجامعي الخارجية من خلال قدرته وكفاءته فى خدمة المجتمع المحلى والعمل على حل مشكلات فى كافة المجالات، فخدمة المجتمع والنهوض به تعد من أهم الوظائف الرئيسية للجامعات فى الوقت الحاضر، ولا يمكن لأى جامعة أن تحقق ذاتها وتثبت وجودها ما لم تكن ملتزمة بقضايا المجتمع ومتطلبات نموه وازدهاره والمفهوم الحديث للجامعة يجعلها فى قلب المجتمع تعيش مشكلاته وتجد الحلول المناسبة له، وتعمل على تقدمة فى كافة المجالات. (٢ :١٨٠)

وقد أدت الأزمة المالية والغذائية وأزمة تغير المناخ، بما لها من انعكاسات على الموارد المائية

والطاقة والبيئة إلى نقل الحوار من المفاضلة بين الاقتصاد والبيئة إلى أهمية مفهوم التنمية المستدامة في تحقيق النمو الاقتصادي وللاقتصاد الأخضر مكانة مهمة فى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. (٣)

وقد قام برنامج الأمم المتحدة والبيئة فى أواخر عام ٢٠٠٨ م بإطلاق مبادرة الاقتصاد الأخضر، التي هدفت إلى توفير تحليل وسياسات دعم الاستثمار في القطاعات الخضراء وتخضير فى القطاعات غير الصديقة للبيئة، وشملت هذه المبادرة ثلاث مجموعات من الانشطة :

١- تقرير تعزيز الاقتصاد الأخضر والمواد البحثية ذات الصلة، التي ستتولى تحليل الاقتصاد الكلى، والاستدامة، والآثار المترتبة على الاستثمار الأخضر للحد من الفقر في مجموعة من القطاعات.

٢- تقديم الخدمات الاستشارية بشأن سبل التحرك نحو اقتصاد أخضر في بلدان محددة.

٣- إشراك مجموعة كبيرة من البحوث، والمنظمات غير الحكومية وقطاع الأعمال وشركاء الأمم المتحدة في تنفيذ مبادرة الاقتصاد الأخضر .(٤ :٥)

ولقد كان من توصيات مؤتمر قمة الأرض الذى انعقد بمدينة ريودي جانيرو البرازيلية من ٢٠ إلى ٢٢ حزيران ٢٠١٢ بمشاركة قادة أكثر من ١٩٣ دولة أو من يمثلهم وبمشاركة كاملة من هيئات المجتمع المدني، أهمية الاقتصاد الأخضر فى التنمية المستدامة، حيث أكد في الفقرة السادسة والخمسين من بيان القمه الختامي على أن الاقتصاد الأخضر فى سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر هو من الأدوات المهمة لتحقيق التنمية المستدامة. (٥ :١- ١٤)

والاقتصاد الأخضر هو اقتصاد يؤدى إلى تحسين رفاهية الإنسان وتقليص الفوارق الاجتماعية على المدى الطويل، وكذلك إلى التخفيف من احتمالات تعرض أجيال المستقبل لمخاطر تدهور النظم البيئية . (٦)

ومن يمكن النظر إلى مفهوم الاقتصاد الأخضر على أنه علاقة الترابط بين البعد الاقتصادي والبعد البيئي للتنمية المستدامة، وكذلك البعد الاجتماعي، ويهدف إلى الحد من الفقر وتحقيق الرفاهية، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة باعتماد إطار مفهومي جديد لا يحل محل التنمية المستدامة، بل يكرس التكامل بين أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية .

ولذلك تحتوي عناصر الاقتصاد الأخضر المجموعة الكاملة من الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي السياسات، مثل فرض الضرائب والأعباء، والغاء الإعانات المضرة بالبيئة، ووضع المعايير

والأنظمة، وتوفير التعليم، وتنمية المهارات، وتطوير المعرفة، وبناء القدرات في مجال جميع البيانات وتقييمها، وتحسين التخطيط والحكم.

ومما سبق يمكن أن يسهم التحول إلى الاقتصاد الأخضر في نقل العالم العربي إلى اتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنباً إلى جنب مع الاقتصاد، حيث تتمحور المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر حول إعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية، وتلبيه هذه الأهداف الثلاثة توفر أساساً سليماً لمعالجة نقاط الضعف فى الاقتصاد العربي، من تخفيف الفقر والبطالة، إلى تحقيق أمن غذائي, إلى توزيع أكثر عدالة للدخل، بما يحقق استقراراً مجتمعياً وأمنياً، كما إن الاستخدام الأمثل للأصول الطبيعية من أجل تنويع الاقتصاد الأخضر – الذى يمثل آلية وركيزة أساسية للاقتصاد الأخضر. (٧ :٥٣- ٥٤)

وقد قامت الصين بتخصيص أموال خضراء بقيمة ٢١٨ مليار دولار، وخصص نصفها إلى البنية الأساسية للسكك الحديدية، كذلك منحت كوريا محفزات مالية خضراء بقيمة تناهز ٢.٣ مليار دولار فى عام٢٠٠٩. (٨)

وقد خصصت أفريقيا الجنوبية برنامجاً مالياً بقيمة ٧.٥ مليار دولار فى عام ٢٠٠٨، يغطى الفترة من ٢٠٠٩م إلى ٢٠١١م، وخصصت حوالى ٨٠٠ مليون دولار في أنشطة بيئية، وفى عام ٢٠٠٩م، أطلقت المكسيك مبادرة بعنوان " الاتفاقية الوطنية لصالح الأسرة والاقتصاد والعمل " وخصصت نسبة ٦٧ من الناتج المحلى الإجمالي أو ما يقرب من ٨٠٠ مليون دولار إلى إنشاء أمنية موفرة للطاقة. (٩) وفى المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وإيرلندا الشمالية، وضعت خطط لإنشاء مصرف للاستثمارات الخضراء، وخصصت الحكومة ٣ مليارات جنيه إسترليني (أو ما يعادل ٤,٧ مليارات دولار) كرأس مال أولى للمصرف، وسوف تصدر أيضا تشريعات لتنظيم استقلالية المصرف وضمان استمراريته. (١٠)

لذلك فمطلب التحول نحو بناء الاقتصاد الأخضر ليس مطلبا ترفيهيا، بل هو ضرورة تتطلبها أسس التنمية الخضراء المستدامة لإنشاء بيئة اقتصادية خضراء تحقق الرفاه فى حاضرنا وتحفظ حق الأجيال في الافادة من هذه الموارد بأنجح الوسائل . (١١ : ١٨)

وفى ضوء ما سبق عرضه يتبين أن التحول إلى الاقتصاد الأخضر من القضايا المهمة التي تعنى بها قطاعات عدة والحكومة في حاجة ملحة لعناصر المجتمع جميعاً لبذل جهود كثيفة لوضع خطة التحول

وتنفيذها وتوفير التمويل للاستثمار الأخضر في كافة القطاعات .

مشكلة الدراسة :

يشغل التعليم الجامعي دورا مهما في مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر لأنه يعمل على ممارسة مجموعة من المبادئ والقيم من خلال وظائفه الرئيسة المتضمنة فى التدريس والبحث العلمي والشراكة المجتمعية والإدارة المؤسسية ، وجوهر هذا الدور الاجتماعي للتعليم الجامعي هو الالتزام بالعدالة والمصداقية وتعزيز المساواة المجتمعية والتنمية المستدامة .

وقد أعدَ فانكهاوسر(٢٠١٢م) التحول الى الاقتصاد الأخضر بمنزلة الثورة الصناعية المقبلة، وذكر أن من خصائصه مايلى :

- نسبة الكربون المنخفضة : بتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري للحصول على الطاقة .
- مرونة المناخ : بالتكيف مع بعض الجوانب المتبقية مع التغير المناخي التى لم يعد بالإمكان تجنبها .
- التنوع البيئي : بحماية البيئة الطبيعية وابطاء المعدل الذى نفقد به أنظمة بيئية ثمينة .
- الاستدامة : بعدم الإفراط في استخدام الموارد الطبيعية .(١٢)

من هنا يتبين أن التحول والانتقال للاقتصاد الأخضر يواجهه العديد من الصعوبات منها : ضعف التخطيط المحكم فى مجال السياسات التنموية ، وتفشى ظاهره البطالة لدى شرائح كبيرة وفى مقدمتها شريحة الشباب وتحول الوظائف من قطاعات إلى أخرى : زيادة وظائف فى قطاعات معينه يقابلها تراجع فى عدد الوظائف من قطاعات أخرى، خاصه فى المرحلة الانتقالية والافتقار إلى كفاءة استخدام المياه العذبة ومصادر الطاقة والاستثمار في منظمة الاقتصاد الاخضر وتقنياته وإدارته . وارتفاع كلفة التدهور البيئي في البلدان .

وأكدت إحدى الدراسات المصرية الاستكشافية للاقتصاد الأخضر والتي تم تقديمها خلال مؤتمر وزراء البيئة الأفارقة والمنعقد في القاهرة في مارس ٢٠١٥ على أن هناك اتجاهات بيئية تنذر بالخطر، مثل هبوط حصة الفرد من المياه أكثر من ٣٠ ٪ بحلول سنة ٢٠٢٥ ، وازدياد إنتاج النفايات الصلبة ٣٦٪منذ العام ٢٠٠٠ ، واستنزاف المواد الطبيعية بنسبة ٣,٧٨ ٪ سنوياً ، وأظهرت إمكان الحد من هذه الإتجاهات وعكس مسارها من خلال تدخلات في السياسات الاستراتيجية تسرع التنمية المستدامة ، فإذا تحولت مصر

إلى مسار اقتصادي أخضر، يمكنها تحقيق وفرات سنوية تزيد على ١,٣ بليون دولار فى قطاع الزراعة، و١,١ بليون دولار فى قطاع المياة، فضلاً عن انخفاض انبعاث ثاني اوكسيد الكربون بنسبة ١٣٪ وتقليل استهلاك المياه بنسبة ٤٠ ٪ واستهلاك الطاقة بنسبة ٣٠ ٪ .(١٣)

يتضح من هنا أن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب تطوير التعليم الجامعي الذى يزود الطلاب بالمؤهلات اللازمة لتشكيل الاقتصاد الأخضر وتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة التي تحمى الموارد، للحد من الفقر وتعزيز الرفاهية .

وبذلك يتم توفير المؤهلات العلمية للوظائف الأكاديمية داخل الاقتصاد الأخضر ومحاربة البطالة لدى الشباب بتعزيز تدريب الطلاب بالشراكة مع الشركات ورجال الأعمال والمسؤولين في إدارة التنمية البشرية للتحول الى الاقتصاد الأخضر .(١٤)

ونتيجة لذلك ينبغي الاهتمام بتنمية قدرات الطلاب فى تحديد الأسباب الرئيسة التى تهدد التنمية المستدامة، والقيم والمهارات المطلوبة لتناولها وعلاجها، وتمكين الدارسين من تبنى سلوكيات جديدة فى ما يتعلق بصون الموارد الطبيعية الضرورية للتنمية البشرية، والتعليم الجامعي يعد مفتاحاً للتحول إلى اقتصاد أخضر ومجتمع منخفض الكربون .

ومن التحليل السابق نجد أن المشكلات التي يعانى منها التعليم الجامعي ذات ارتباط وثيق باحتياجات التنمية في المجتمع من ناحية، حيث تتنوع أهدافه لتركز بشكل كبير خاص على تلبية الاحتياجات الحالية والمستقبلية للتنمية المجتمعية المستدامة وتوظيف البحث العلمي فى حل مشكلات المجتمع.،وعلى البرامج الجامعية أن تستفيد من الرؤية الجديدة التي تدفع باتجاه التنمية المستدامة.

وسوف تحاول الدراسة الحالية التعرف على الوضع الراهن أو طبيعة الدور الذى يمارسه التعليم الجامعي في مواجهه تحديات الاقتصاد الأخضر من أجل تصورات لتطوير هذا الدور في المستقبل. ومن ثم يتحدد البحث الحالي في القضية الحالية : ما دور التعليم الجامعي فى مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر في ضوء خبرات بعض الدول؟

أهداف الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى تحقيق هدف عام وهو :

- وضع تصور مقترح لتفعيل دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر في ضوء الإفادة من خبرات بعض الدول المتقدمة.

أهمية الدراسة :

للدراسة أهمية نظرية تتمثل في :

- أن موضوع الدراسة يتزامن مع جهود كثير من الدول العربية وخاصه جمهورية مصر العربية نحو التحول إلى الاقتصاد الأخضر وكذلك إصلاح وتطوير التعليم الجامعي.
- تأتى هذه الدراسة لتقدم معلومات جديدة عن الاقتصاد الأخضر.
- قد تسهم هذه الدراسة في توفير بيانات عن الوضع الراهن لدور التعليم الجامعي فى مواجهة تحديات الاقتصاد الاخضر.
- تأتى هذه الدراسة في عصر يتسم بالأزمات المالية والغذائية وتغير المناخ وتدهور النظم البيئية ، ومن ثم فإن هذه الدراسة تؤكد على أهمية تطوير منظومة التعليم الجامعي لمواجهة تلك التحديات.
- كما تكمن الأهمية التطبيقية للدراسة في التصور المقترح الذى تقدمة الدراسة لتفعيل دور التعليم الجامعي في مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر في ضوء خبرات بعض الدول المتقدمة.

دراسات سابقة :

انطلاقاً من أهمية الدراسات السابقة حرص الباحث في دراسته على تناول بعض الدراسات التي تتصل بصوره مباشره بمتغيرات الدراسة وذلك كما يلى :

أولا : دراسات عربية :

١- دراسة شريف إسماعيل وعبدات عبدالوهاب (٢٠١٥م) : (١٥)

هدفت الدراسة إلى طرح الإشكالية التالية : ما مفهوم الاقتصاد الأخضر وما هي أهدافه ومكاتبه الاستراتيجية التنموية في الجزائر، وأوضحت الدراسة أن الاقتصاد الأخضر شكل سبيلاً من السبل لتحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة الاقتصادية، البيئية، والاجتماعية، مع التركيز على الأولويات الوطنية في مجال الصحة، السكن، والماء، كل هذا فى سبيل استئصال الفقر وتحسين مستوى المعيشة والرفاهية. كما أوضحت الدراسة أن الجزائر كإحدى الدول الأفريقية المعنية بظاهرة تدهور البيئة، عملت منذ مدة بكل الوسائل المتاحة لديها من أجل بناء مخطط وطني استراتيجي دون أن تنسى

تلك الهيئات التنظيمية المعول عليها في تنفيذ سياسة بيئية تضمن اقتصاد أخضر دائم.

٢- دراسة محمد حسن سيد مصطفى الفلافلى (٢٠١٥م) .(١٦)

هدفت الدراسة إلى الوصول إلى منهجية العمارة الخضراء والاستدامة الاقتصادية في مباني الإسكان المنخفض التكاليف في مصر، وتم مطابقة هذه الدراسة النظرية على مجموعة من النماذج العالمية من الإسكان منخفض التكاليف، للوصول إلى دراسة تحليلية مقارنة ومن ثم تقديم منهجية يستخدمها المعماري لتطبيقها فى مباني الإسكان منخفض التكاليف فى مصر، ومن ثم عمل برنامج حاسب آلي تجريبي مقترح لاستخدام الخلايا الشمسية في توليد الكهرباء بدلاً من استخدام الكهرباء التقليدية وبمقارنة تكاليف كل منهم وصولاً إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية بمحاورها الثلاثة (الأداء – الكلفة – الزمن) مما سيكون له الأثر فى دفع عملية البناء الأخضر المستدام فى المدن المصرية .

٣- دراسة أوصالح عبدالحليم (٢٠١٤).(١٧)

هدفت هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى إبراز أهمية الهندسة المالية في تفعيل وتطوير سوق الأوراق المالية الخضراء باعتبارها مصدراً مهما من مصادر تمويل الاقتصاد الأخضر وهدفت الدراسة إلى التعرف على نموذج الاقتصاد الأخضر، وكان من أهم النتائج التى توصلت إليها هي : أن التحول نحو الاقتصاد الأخضر- يستتبع بحسب تعريفه القيام بقدر من إعادة البناء الاقتصادي، وإن حشد رأس المال على مقياس ملائم للانتقال إلى الاقتصادي الأخضر، سوف يؤدى إلى توجيه التدفقات الاستثمارية الحالية والمستقبلية لتحول القطاعات الرئيسية ومساهمتها فى دروب التنمية الخضراء.

٤- دراسة ريم أحمد مندوة السيد طولان (٢٠١٤): .(١٨)

هدفت هذه الدراسة إلى تشجيع السياحة المستدامة بهدف ضمان تحقيق مكاسب فى المستقبل والتقليل إلى أدنى حد من الأثر السلبى الممكن على البيئة والثقافات وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها : أن تطبيق معايير الاقتصاد الأخضر ساعد على فتح أسواق جديدة للسلع والخدمات من خلال خلق فرص اقتصادية جديدة تقوم على أنشطة خضراء وقد اتفق على ذلك كل أفراد عينة الدراسة. وأن تطبيق معايير الاقتصاد الأخضر تحقق زيادة فى دخول الأفراد العاملين فى صناعة السياحة أو في أى أنشطة مرتبطة بها.

٥- دراسة عايد راضى خنفر (٢٠١٤): (١٩)

هدفت الدراسة التعرف على التعرف على التحول إلى الاقتصاد الأخضر ومتطلبات التحول وتحدياته وفوائد التحول إلى الاقتصاد الأخضر. وتوصل البحث إلى أن سياسات الاقتصاد الأخضر تجنب وتمنع التعدي على الحريات الإنسانية من خلال تدابير القيادة لهذا النوع من الاقتصاد والسيطرة على أي من التأثيرات السلبية البيئية التى تلحق الأذى فى عناصر وأنظمة البيئة والطبيعة.

٦- دراسة ولهى بوعلام (٢٠١٤): (٢٠)

هدفت هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على مدى تبنى الدولة الحديثة لتطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، وذلك ضمن مسار الاقتصاد الأخضر فى ظل التحديات التي تطرح أمام حركتيها نحو التنافسية الإقليمية والدولية. كما ركزت الدراسة على دور الضرائب الخضراء والإعانات تماشياً مع ضرورة الاستخدام العقلاني للفوائض المالية في رسم الإطار التصوري البديل وهذا بالإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية. الأخضر، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة مشاركة القطاع الخاص وتمكينه من تنويع أنشطته مع تحفيزه للاستثمار القوى فى مجال الأنشطة الخضراء وتعزيز دورا لمجتمع لأنه قد تبين أن إرساء قواعد الاقتصاد الأخضر لا تتم إلا من خلال رؤية جماعية.

٧- دراسة أرشد عبدالأمير جاسم (٢٠١٢م): (٢١)

استهدفت هذه الدراسة التعرف على مفهوم التسويق الأخضر كنشاط موجه نحو دراسة التأثيرات الإيجابية والسلبية للأنشطة التسويقية على البيئة الطبيعية، وكذلك الكشف عن فلسفة التسويق الأخضر ومحاولة صياغة أبعاده فى إطار توليفة البيئة والمستهلك والمنظمة وتوصلت الدراسة للنتائج التالية: لا يزال مفهوم التسويق الأخضر مفهوماً حديثاً قياساً بالمفاهيم الأخرى ضمن فلسفة إدارة التسويق، واتساع الفجوة بين الدول الأوروبية المطبقة لمفهوم التسويق الأخضر وبين الدول العربية التي لازالت لا توجد ليها أى محاولات جادة لتطبيق هذا المفهوم بشكل جدى.

٨- دراسة حمدى حسن عبدالحميد وموسى على الشرقاوى (٢٠١٢). (٢٢)

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز أهم المشكلات التي تعانى منها البيئة والتى ترتبت على الجهود التي بذلت لتحقيق التنمية والتي أدت إلى ضغط متزايد على الموارد الطبيعية مسببة تلوث الماء والهواء، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- إن أزمة البيئة في مصر فرضت تحديات إنمائية هائلة، حيث أمكن التعرف على أسباب العلاقات المتدهورة بين الإنسان والبيئة.
- إن أهم ما يلزم أن تركز عليه المجهودات التنموية هو التخلص من أعباء الفقر والتخلف والتبعية وإيجاد الحلول الجذرية لمشاكل التدهور البيئي ويستلزم ذلك اعتماد التنمية المستدامة.

٩- دراسة كسرا عنتر عبدالله موسى وشيماء محمد نجيب جميل: (٢٠١٢) . (٢٣)

هدفت الدراسة مدى تأثير العولمة الاقتصادية والانفتاح التجاري والعلمي على العالم فى البيئة الاقتصادية، من حيث تلوثها ونظافتها، وخرج البحث بعدد من النتائج ومنها :- للعولمة آثار سلبية على البيئة، وذلك بسبب تقاضى الدول الآسيوية عن حساب التكاليف الاجتماعية وبضمنها تكاليف البيئة.- تصاعد الاهتمام بدراسة الخلل الذى أحدثته العولمة فى البيئة، فلم تعد البيئة الطبيعية قادرة على استيعاب النفايات السامة، وارتفاع درجات حرارة الأرض، نتيجة لتآكل طبقة الأوزون بسبب الغازات الصناعية المتصاعدة.

ثانيا : دراسات أجنبية :

١- دراسة شارمين وبيلجى جوخان"Sharmin Attaran and Bilge Gokhan Celik"(٢٠١٥):(٢٤)

جاءت الدراسه بعنوان" المسئولية البيئية للطلاب واستعدادهم لدفع تكاليف المباني الخضراء "وهدفت هذه الدراسة إلى استكشاف المواقف البيئية وكيف أن مثل هذه المواقف، عندما يتم دمجها مع تكلفة محددة، يمكن أن تؤثر على السلوك البيئي ، وأن المواقف البيئية مهمة للدراسة بسبب تزايد الاعتقاد من شاغلي المبنى أنها مدينة آمنة وصحية مسئولة بيئيا، والجامعات في جميع أنحاء العالم تلبى هذه المطالب كما ان غالبية طلاب الجامعات المحتملين وأهاليهم يدعون أن السجل البيئي هو العامل الحاسم في اختيار الجامعة، كما أظهرت النتائج أن الطالبات أكثر مسئولية بيئيا من الذكور.

٢- دراسة شاة وجون "Shah Bano and John Taylor"(٢٠١٥):(٢٥)

جاءت الدراسة بعنوان "الجامعات واقتصاد قائم على المعرفة: تصورات من بلد نام" وتهدف الدراسة التعرف على مدى إنشاء اقتصاد عالمي قائم على المعرفة في بلد نام وهى باكستان .كما أن بعض البلدان النامية قد تحركت بسرعة من أجل تطوير الاقتصاد قائم على المعرفة، ولكن التقدم المحرز في باكستان

هو أبطأ بكثير التعليم العالي يلعب دورا حاسما كجزء من النموذج الحلزوني الثلاثي للابتكار، استنادا إلى تصورات رؤساء الجامعات وأعضاء هيئة التدريس، و تشير إلى أن أكثر النظم التعليمية المتكاملة تلك التي تجمع بين الابتدائي والثانوي والتعليم العالي للعمل من أجل هدف مشترك سوف يكون ضروري.

٣- دراسة ليسلى واتسون وأخرون "Lesley Watson et.al" (٢٠١٥). (٢٦)

جاءت الدراسة بعنوان "الحياة الخضراء: دراسة المساكن المستدامة" وهدفت هذه الدراسة إلى دراسة الآثار المعيشية في المساكن الخضراء على السلوكيات المسؤولة بيئيا للطلاب، بما في ذلك الهوية الفردية والسياق الاجتماعي في شكل نمذجة السلوك من قبل الزملاء ، واشتملت العينة ٢٤٣ من الطلاب الذين يقيمون في اثنين من المساكن التي شيدت حديثا والرائدة في الطاقة والمساكن ذات الاعتماد التصميمي البيئي الذهبي واثنين من مساكن تقليدية .ولاحظ المحللون أن البيانات المجمعة في نهاية السنه للمبتدئين المدعى عليهم في جامعة إ يموري تبدو غير متصلة باستخدام تحليل الانحدار وأشارت النتائج إلى أن الطلاب الذين يعيشون في المساكن "الخضراء" تمكنوا وانغرسوا في مزيد من سلوكيات إعادة التدوير اكثر من الطلاب في المساكن التقليدية

٤- دراسة جودويل نهامو"Godwell Nhamo" (٢٠١٤).(٢٧)

جاءت الدراسة بعنوان " استعراض بعض الأثار التطبيقية للاقتصاد الأخضر على مؤسسات التعليم العالي والمستمر" .وهدفت الى تطبيق الاقتصاد الأخضر باعتباره إطار عمل من أجل تحقيق التنمية المستدامة، والقضاء على الفقر وعدم المساواة، وخلق الوظائف. و تتبع الآراء حول الاقتصاد الأخضر من قبل قادة العالم أثناء مؤتمر ريو + ٢٠ في يونيو ٢٠١٢. وأن محور الاقتصاد الأخضر هو الحاجة إلى معالجة الآثار السلبية المرتبطة بالتحديات العالمية لعصرنا، وتغير المناخ. ويعتبر الكثيرون أن التعليم العالي (بما في ذلك التعليم المستمر) منهاجا تمكينيا على توليد واكتساب معارف ومهارات الاقتصاد الأخضر للمستقبل الذي نصبو اليه.

- التعليق على الدارسات السابقة وموقع الدراسة الحالى منها :

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة اتضح للباحث ما يلى :

من حيث الموضوع:

- اهتمت بعض الدراسات بالمشكلات التى تعانى منها البيئة وأهداف الاقتصاد الأخضر ودوره في تحقيق التنمية المستدامة واستدامة المنتج الأخضر ومدى تبنى الدولة لتطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء
- اهتمت بعض الدراسات بدراسة دور التعليم الجامعي فى خدمة المجتمع وحماية البيئة ودور كليات التربية فى تحقيق التنمية المستدامة والدور التنموى للجامعة فى فى ضوء متطلبات مجتمع المعرفة.

أما من حيث الاتفاق والاختلاف بين هذه الدراسة والدراسات السابقة :

يتضح أن الدراسة الحالية تتفق مع الدراسات السابقة فى منهج الدراسة(المنهج الوصفى) وتختلف عن الدراسات السابقة فى تناولها لرؤية مقترحة لدور التعليم الجامعي فى مواجهة تحديات التحول إلى الاقتصاد الأخضر

تساؤلات الدراسة :

تسعى الدراسة الحالية إلى الإجابة عن الأسئلة التالية :

١- ما مفهوم الاقتصاد الأخضر، وما أهميته، وأهدافه، ومتطلباته، وخصائصه ؟

٢- ما أهم خبرات بعض الدول المتقدمة فى مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر بالتعليم الجامعي ؟

٣- ما واقع التعليم الجامعي في مواجهة تحديات التحول الى الاقتصاد الأخضر ؟

٤- ما التصور المقترح لتفعيل دور الجامعة فى مواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر فى ضوء خبرات بعض الدول ؟

منهج الدراسة :

تستخدم الدراسة الحالية المنهج الوصفي التحليلي.

- المصطلحات الإجرائية للدراسة :

أولاً : مفهوم الاقتصاد الأخضر :

تعرف رلى مجدلاني(٢٠١٠م)الاقتصاد الاخضر أنه نظام من الأنشطة الاقتصادية التي من شأنها أن تحسن نوعية حياة الانسان على المدى الطويل، دون أن تتعرض الأجيال القادمة الى مخاطر بيئية أو ندرة ايكولوجية خطيرة، حيث يؤدى الاقتصاد الأخضر الى إنشاء فرص اقتصادية واجتماعية خضراء جديدة عبر تخضير الأنشطة الاقتصادية القائمة وجعلها أكثر ملائمة للبيئة عن طريق انتاج وتوزيع الطاقة المتجددة.(٢٨)

ويعرفه الباحث إجرائياً " الدور الذى يقوم به التعليم الجامعي لتفعيل الاقتصاد الذى يهدف إلى تحسين حياة الإنسان وتحقيق العدالة الاجتماعية، والحد من المخاطر البيئية، وعدم استنزاف الموارد الطبيعية لضمان حقوق الأجيال القادمة.

ثانيا :مفهوم التعليم الجامعى:

يعرفه الباحث اجرائيا : هو اخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي والذى يهدف لإكساب الفرد معارف ومهارات وقدرات تخدمه وتخدم المجتمع ككل.

ثالثاً: مفهوم دور التعليم الجامعي :

يعرفه الباحث إجرائياً " مجموعة العمليات والممارسات التي تقوم من خلالها كليات الجامعة بمواجهة تحديات الاقتصاد الأخضر.

الإطار النظري للدراسة

- مصطلح الاقتصاد الأخضر:

يعرف برنامج الأمم المتحدة للبيئة الاقتصاد الأخضر على أنه الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الايكولوجية ويمكن أن ننظر إلى الاقتصاد الأخضر في أبسط صورة كاقتصاد يقل فيه انبعاث وتزداد كفاءة استخدام الموارد كما يستوعب جميع الفئات الاجتماعية. وفي الاقتصاد الأخضر يجب أن يكون النمو في الدخل وفرص العمل مدفوعاً من جانب الاستثمارات العامة والخاصة التي تقلل انبعاث الكربون والتلوث. وتزيد من كفاءة استهلاك الموارد والطاقة وتمنع خسارة خدمات التنوع البيولوجي والنظام الإيكولوجي وتحتج هذه الاستثمارات للتحفيز والدعم عن طريق الإنفاق العام الموجه. وإصلاح السياسات وتغيير اللوائح. ويجب أن يحافظ مسار التنمية على رأس المال الطبيعي ويحسنه بل ويعيد بنائه عند الحاجة، باعتباره مصدراً للمنفعة العامة خاصة للفقراء الذين يعتمد أمنهم ونمط حياتهم على الطبيعة .(٢٩ : ٢)

ومن هنا فإن مفهوم الاقتصاد الأخضر لا يحتل مكان التنمية المستدامة ، بل إن هناك فهماً مطرداً الآن لحقيقة أن تحقيق الاستدامة يرتكز بالكامل تقريباً على إصلاح الاقتصاد ولا نزال بعيدين عن تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فالاستدامة لا تزال هدفاً حيوياً بعيد الأمد. ولكننا لابد أن نعمل على

تحضر الاقتصاد لنصل إلى هذا الهدف.

وعرفت ويكيبيديا "الموسوعة الحرة الاقتصاد الأخضر: بأنه ناتج تحسن الوضع الاقتصادي ومع الحد من المخاطر البيئية وندرة الحياة البيئية والذي يؤدي إلى تحسين المساواة للإنسان ورفاهيته الاجتماعية. (٣٠)

بينما يرى عنود القبندي أن الاقتصاد الأخضر نموذج جديد من نماذج التنمية الاقتصادية السريعة النمو، والذي أساسه يقوم على المعرفة للاقتصاديات البيئية والتي تهدف إلى معالجة العلاقة المتبادلة ما بين الاقتصاديات الإنسانية والنظام البيئي الطبيعي والأثر العكس للنشاطات الإنسانية على التغير المناخي، والاحتباس الحراري، وهو يناقض نموذج ما يعرف بالاقتصاد الأسود والذي أساسه يقوم على الوقود الحجري مثل الفحم والبترول والغاز الطبيعي. إذاً الاقتصاد الأخضر يحتوي على الطاقة الخضراء والتي يتم توليدها على أساس الطاقة المتجددة بدلاً من الوقود الأحفوري، والمحافظة على مصادر الطاقة واستخداماتها كمصادر طاقة فعالة، هذا عدا عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر في خلق ما يعرف بفرص العمل الخضراء وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي، ومنع التلوث البيئي، والاحتباس الحراري، واستنزاف الموارد والتراجع البيئي.(٣١)

ويعرف مكتب العمل الدولي (٢٠١٣م) الاقتصاد الأخضر بأنه إقتصاد منخفض الكربون وفعال من حيث الموارد وشامل اجتماعياً ويوجه فيه النمو في الدخل والعمالة بواسطة استثمارات من القطاعين العام والخاص تفضي إلى تحقيق انبعاث الكربون والتلوث وتعزيز كفاءة استخدام الطاقة والموارد ومنع خسارة التنوع الأحيائي وخدمات النظم الإيكولوجية، ويولد الوظائف الخضراء التي تقلل في نهاية المطاف من الأثر البيئي للمؤسسات والقطاعات الاقتصادية إلى المستويات التي تتحقق بها الاستدامة. (٣٢ : ١٦- ٢٥)

من هنا يتضح أن الاقتصاد الأخضر يعبر عن رؤية جديدة تربط بين الشق الاقتصادي والبيئي والاجتماعي، ويهدف إلى الخدمة إلى التقليل من الفقر، كما يفسح المجال لحشد الدعم لتحقيق التنمية المستدامة.

- <u>أهمية الاقتصاد الأخضر:</u>

أكد مؤتمر قمة الأرض الذي انعقد بمدينة ريودي جمانيرو البرازيلية من ٢٠ إلى ٢٢ جزيران ٢٠١٢ بمشاركة قادة أكثر من ١٩٣ دولة أو من يمثلهم أهمية الاقتصاد الأخضر في التنمية المستدامة. حيث جاء في الفقرة (٥٦) من بيان القمة الختامي: أن الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على

الفقر هو من الأدوات المهمة المتاحة لتحقيق التنمية المستدامة، ويسهم في القضاء على الفقر، وفي تحقيق النمو الاقتصادي المطرد، وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وتحسين رفاهية الإنسان، وخلق فرص العمل وتوفير العمل اللائق للجميع.(٣٣ :١١)

من هنا يتبين للباحث أنه لا يمكن تحقيق الاقتصاد الأخضر إلا من خلال رؤية مشتركة تتسم بالدعم الواسع من مختلف عناصر ا لمجتمع. وكذلك مواجهة التحديات البيئية حيث يحد من انبعاث الغازات الضارة بصحة الإنسان ويؤدي إلى تحسين كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وإدارة المخلفات بشكل أفضل والحد من التلوث البيئي .

بينما أشار برنامج الأمم المتحدة للبيئة في عام (٢٠١١م) على أن أهمية الاقتصاد الأخضر تتمثل في: أن الاقتصاد الأخضر يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه، ومحوري لإزالة الفقر، ويخلق فرص العلم ويدعم المساواة الاجتماعية ويستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون، ويشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة ويعطي معيشة حضرية أكثر استدامة ونقلاً منخفض الكربون، ويحافظ على الموارد الطبيعية ويستعيدها (٣٤: ٦- ٢٣)

بينما يرى عايد راضي خنفر (٢٠١٤م) أن أهمية الاقتصاد الأخضر تتمثل في ما يلي :- نقل العالم العربي إلى إتجاه جديد في التنمية يضمن الاستدامة والاستقرار في البيئة جنباً إلى جنب مع الاقتصاد، وإعطاء وزن متساو للتنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والاستدامة البيئية وتخفيف الفقر والبطالة، وتحقيق أمن غذائي، وتوزيع أكثر عدالة للدخل، بما يحقق استقراراً مجتمعياً وأمنياً، فضلاً عن أهمية نموذج الاقتصاد الأخضر والتي تمكن في إيجاد ما يعرف بفرص العمل الخضراء، وضمان النمو الاقتصادي المستدام والحقيقي ومنع التلوث . (٣٥ : ٥٣- ٦٣)

ويخلص الباحث إلى أن أهمية الاقتصاد الأخضر يتبنى الطاقة الخضراء المتولدة من مصادر الطاقة المتجددة، وخلق فرص العمل الخضراء، والإنتاج الأخضر الذي يشمل الزراعة العضوية والمنتجات العضوية والمتاجر الخضراء، ومنع التلوث، والحد من استنزاف الموارد الطبيعية والتدهور البيئي.

في حين أيد نوار (٢٠١٣م) ما جاءت به تقارير برنامج الأمم المتحدة للبيئة وما ذكرته الإسكوا، حيث أوضح أن من فوائد التحول إلي الاقتصاد الأخضر ما يلي:

١- يدرك قيمة رأس المال الطبيعي ويستثمر فيه.

٢- محوري لإزالة الفقر.

٣- يخلق فرص العمل ويدعم المساواة الاجتماعية.

٤- يستبدل الوقود الأحفوري بالطاقة المستدامة والتقنيات منخفضة الكربون.

٥- يشجع تحسين كفاءة الموارد والطاقة.

٦- يوفر معيشة حضرية أكثر استدامة وتنقلا منخفض الكربون.(٣٦)

وبناء علي ما سبق يستخلص الباحث أن للاقتصاد الأخضر أهمية عظيمة لمواجهة التحديات البيئية الخطيرة، وتسريع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق المساواة الاجتماعية والحد من الفقر.

- **تحديات التحول إلي الاقتصاد الأخضر :**

استطاع الباحث استخلاص هذه التحديات قائلا إن من أهم تحديات التحول نحو اقتصاد أخضر هو تغيير ثقافة المجتمع بحيث يكون رأيا عاماً مؤيداً للاقتصاد الأخضر وتتمثل هذه التحديات في ما يلي :

١. ضعف المهارات الموجودة : يلاحظ أن مشكلة نقص الكفاءات تنشأ في كثير من الأحيان عندما يتم تنفيذ مشاريع خضراء من غير توفير ما يكفي لتطوير المهارات البشرية، كما أن إغفال التعاون ما بين الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاستثمار في المهارات يؤدي إلي نقص في المهارات الوظيفية ومن هنا تنشأ البطالة بأنواعها المختلفة.

٢ـ ضعف التنسيق بين مؤسسات الدولة، ونقص كفاءة الموارد والقدرات المؤسسية لتنفيذ تلك الاستراتيجيات المقترحة لاستغلال المساحات الخضراء.

٣. التغيير في طبيعة المهن : فالمهارات الأساسية المطلوبة للعمل الأخضر الجديد تتضمن التوعية البيئية والرغبة لمعرفة المزيد عن التنمية المستدامة وكذلك التعلم والقدرة علي صنع القرار وهذا في حد ذاته يمثل تحديا إذ لم تتوفر المهارات المطلوبة.

٤- الاهتمام بالتدريب الجيد : فنظم التدريب بحاجة إلي الاستجابة السريعة للتغيرات السريعة علي الطلب، وهذا يمثل تحدياً من نوع خاص لأن التحديث في الدورات غالباً ما يستغرق عدة سنوات.

- **مؤشرات قياس الاقتصاد الأخضر :**

تشمل مؤشرات قياس التقدم المحرز في الاقتصاد الأخضر ما يلي :

١- مؤشرات الناحية الاقتصادية : وتشمل على سبيل المثال حصة الاستثمارات القطاعية أو التجميعية التي تسهم في كفاءة استخدام الموارد والطاقة أو في تخفيض النفايات أو التلوث، أو كذلك حصة الناتج القطاعي أو التجميعي أو العمالة، التي تفي بالمعايير المقررة بشأن القابلية إلي الاستدامة.

٢- مؤشرات الناحية البيئية التي تتعلق بالنشاط الاقتصادي : مثل كفاءة استخدام الموارد أو مدى كثافة التلوث إما علي المستوي الاقتصاد القطاعي أو علي المستوي الاقتصادي الكلي، ويمكن التعبير عن هذه المؤشرات، علي سبيل المثال بكمية الطاقة أو المياه المستخدمة لإنتاج وحدة بعينها من الناتج المحلي الإجمالي. (٣٧ : ٨)

٣- مؤشرات الناحية التعليمية : وهذا الدور المهم تؤديه الجامعات عن طريق الرصد البيئي وفي المحاسبة ووضع النماذج وإصدار التوقيعات البيئية والاقتصادية بالتعاون مع الوزارات والشركات التابعة لها، والقطاع الخاص، والأجهزة الإحصائية الوطنية، والمؤسسات ذات العلاقة بالبيئة. (٣٨ :٥٢)

- <u>ما دور الاقتصاد الأخضر في الانتقال من الاقتصاد الافتراضي إلي الاقتصاد الحقيقي</u> ؟

للإجابة عن هذا التساؤل يمكن القول إنه عند الحديث عن الاقتصاد الفعلي فإننا بالتأكيد نتحدث عن الانتاج الحقيقي في قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات الأخرى وتوفير فرص العمل التي تؤدي إلي القضاء علي الفقر والبطالة، وهذا ما يقصده الاقتصاد الأخضر عن طريق خلق واستحداث وظائف جديدة وفرص عمل حقيقية وتحقيق المساواة الاجتماعية، وتفعيل الاستثمار في الإنتاج الحقيقي وإزالة الفقر من خلال التحول إلي هذا النمط من الاقتصاد والذي يعني أيضا تحولاً في التوظيف.

- <u>مكونات الاقتصاد الأخضر</u> :

يتضح مما سبق أن مكونات الاقتصاد الأخضر تشمل الوسائل والأدوات المتاحة لصانعي القرار السياسي، مثل فرض الضرائب والأعباء وإلغاء الاعانات المضرة بالبيئة، ووضع المعايير والأنظمة، وتوفير التعلم وتنمية المهارات، وبناء المؤسسات وتطوير المعرفة، ومن المفيد التفكير في اتجاهين عند التحول

للاقتصاد الأخضر. الاتجاه الأول تشجيع المشاريع الخضراء والذي يضم إطلاق مشاريع جديدة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية تراعي الاعتبارات البيئية في المرحلة الأولي من تصميم المشروع ثم في جميع مراحل تنفيذه ورصده وتقيمه أما الاتجاه الثاني إعادة توجيه الأنماط الحالية للإنتاج والاستهلاك وإعادة تصحيحها من خلال تحسين أدائها البيئي.

وهذان الاتجاهان متكاملان ومترابطان، ويمكن دعمهما بسلسلة من السياسات والبرامج الحكومية التي تشجع القطاع الخاص، والمجتمع المدني علي المشاركة وتضمن التزام الجهات المعنية بالانتقال إلي الاقتصاد الأخضر.

- <u>الأدوات السياسية الرامية إلي تحقيق الاستدامة البيئية</u>:

يمكن للحكومة أن توفر حوافز لاعتماد ممارسات خضراء في مكان العمل واستثمارات في منتجات وخدمات خضراء جديدة وتمثل الأدوات السياسية المعتمدة عاملاً مهما من العوامل المحددة لطبيعة ومدى تأثير تدابير الاستدامة البيئة في المستقبل. ومن الممكن أن تشمل هذه الأدوات ما يلي:

- الأدوات القائمة علي السوق مثل الضرائب والرسوم والتراخيص القابلة للتداول والاعانات.
- الأدوات التنظيمية مثل القواعد والمعايير وسياسات الحد من الانبعاثات والحصص والاختصاصات، وكذلك القوانين واللوائح الوطنية أو الإقليمية، التي تضمن. مثلاً استدامة الكتلة الأحيائية والموارد المتجددة الأخرى.
- الاستثمارات العامة تؤدي في حالات عديدة إلي تطور بيئة تحتية ذات تأثير قليل علي البيئة أو إلي إعادة تأهيل الموارد الطبيعة مثل الإخراج أو الانهيار أو المناطق الساحلية.
- سياسات المشتريات العامة، على سبيل بإمكان الحكومات عند شراء السلع، أن تفضل المنتجات المصممة تصميماً أكثر سلامة بيئياً.
- المبادرات التطوعية التي يمكنها أن تخفض التكاليف الإدارية وتكاليف الإنفاذ (بالمقارنة مع الأدوات التنظيمية مثلاً) (٣٩ : ١٨- ١٩)

- <u>أهداف الاقتصاد الأخضر</u> :

يلعب تغير المناخ عائقا للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر في إفريقيا، والتكيف مع هذه

الظاهرة هو أولوية من الأولويات إضافة إلي عدة مسائل لا تقل أهمية مثل الاحتباس الحراري وتفعيل الطاقات الجديدة والمتجددة إلي جانب الطاقات الفعالة وتسير النفايات والحفاظ علي النظم البيئية مثل مكافحة التصحر وتدهور الأراضي بالإضافة علي المحافظة علي الشريط الساحلي والتغير المناخي. (٤٠ : ٢٢٣)

وتكمن أهم الأهداف الأساسية التي يسعي تحقيقها الاقتصاد الأخضر في النقاط التالية :

١- تحقيق التنمية المستدامة.

٢- توفير الصناعات الخضراء والمؤسسات المستدامة.

٣- توفير الوظائف الخضراء.

٤- استئصال الفقر.

١. تحقيق التنمية المستدامة :

بإمكان التحول إلي اقتصاد خضر لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء علي الفقر علي نطاق واسع، خاصة وأن العالم اليوم يشهد مخاطر جمة يتطلب إعادة التفكير بصورة جذرية في المناهج والسياسات الاقتصادية.

لذا يجب أن يعرف الجميع أن الاقتصاد الأخضر لا يحل محل التنمية المستدامة في الوقت الذي أخفقت عقود من الشرفاء من خلف ثروات جديدة مع نموذج "الاقتصاد البيئي" في وضع حد للتهميش الاجتماعي واستنزاف الموارد. تبقي التنمية المستدامة هدفاً حيوياً علي المدى الطويل بمرافقة من تخضير الاقتصاد. (٤١ : ٢٠- ٤٤)

٢. توفير الصناعة الخضراء والمؤسسات المستدامة :

إن تحقيق اقتصاد أكثر اخضراراً ومراعي للبيئة يستند علي أنماط إنتاج واستهلاك مستدامة، مما يتطلب الأمر إحداث تغييرات في ممارسات معظم الشركات وتغيرات هي كلية في طبيعة الاقتصاد.

يمنح القدرة للمؤسسات علي الاستثمار وتبني أنماط إنتاج جديدة، زيادة علي ذلك يتعزز الاقتصاد الأخضر انطلاقاً من سوق العمل الملائم وتقدم في مجال التنمية الاجتماعية. (٤٢ : ٢٢٣)

٣- توفير الوظائف الخضراء :

يتسارع التحرك نحو الاستدامة البيئية واقتصاديات أكثر اخضراراً، حيث تم خلق عشرات

الملايين من الوظائف الخضراء، علي سبيل المثال في الولايات المتحدة عام ٢٠١٠، ٣.١ مليون شخص شغل وظيفة في السلع والخدمات البيئية (ما يعادل ٢.٤٪)، أما في البرازيل تم أحصاء (٢.٩مليون) وظيفة خضراء (٦.٦٪ من العمالة الرسمية في ٢٠١٠)، كان نمو العمالة قوياً بشكل خاص في قطاع الطاقة المتجددة مرتفعاً بمعدل ٢١٪ سنوياً بحيث يشغل قرابة (٥ مليون عامل) أي أكثر من ضعف عدد العاملين قبل بضعة سنوات[٢٩] (٤٣ : ٢٠٠٢)

٤. استئصال الفقر:

يتضح من العناصر السابقة أن الفقر يسود في غالبية الدول النامية ويرجع ذلك إلى الاختلافات الاجتماعية وعدم العدالة في الوصول إلي خدمات التعليم الصحة والفرص وحقوق الملكية، ومن هنا فإن الاقتصاد الأخضر له القدرة علي تقديم بدائل متنوعة للتنمية الاقتصادية ومكافحة الفقر دون الإنقاص من الموارد الطبيعية للبلاد.

- فوائد التحول إلى الوظائف الخضراء:

من الملاحظ أن الاقتصاد الأخضر يقلل من الفقر وذلك حينما تدار الموارد الطبيعية بحكمة وذلك لتدفق المنافع من رأس المال الطبيعي وإيصالها مباشرة إلى الفقراء، بالإضافة إلى توفير وزيادة في وظائف جديدة، ويعمل الاقتصاد الأخضر على الفصل بين استخدام الموارد والتأثيرات البيئية وبين النمو الاقتصادي .

وقد أدى التحول إلى اقتصاد مستدام بيئياً إلى ظهور الوظائف الخضراء، وهي نوع جديد من الوظائف التي تؤدي دوراً حيوياً في خضرنة المنشآت والاقتصادات ويكتسب تحديد الوظائف الخضراء وقياسها أهمية أساسية في فهم الترابط بين الاستدامة البيئية وأسواق العمل. (٤٤ : ٢٢)

ولقد أعطى تقرير عام ٢٠٠٨ م المشترك بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة العمل الدولية لأصحاب العمل والاتحاد الدولي لنقابات العمل تعريفاً عاماً للوظيفة الخضراء على انها أي وظيفة لائقة تسهم في الحفاظ على نوعية البيئة أو استرجاعها سواء في الزراعة أو الصناعة او الخدمات أو الادارة. (٤٥)

ويرى الباحث أن الوظائف الخضراء تمثل جزءا مهماً من مكاسب العمالة المرتبطة باقتصاد أكثر استدامة بيئياً وأن الانتقال إلى الوظائف الخضراء في سياق القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة هو إدراج القضايا البيئية في جميع الأ نشطة الحالية والأنشطة المستقبلية (أي اطلاق المشاريع

الخضراء). وبهذه الطريقة ينخفض محتوى الكربون ومجموع الانبعاثات من الانشطة الاقتصادية .

ويعد التقدم في التكنولوجيا الخضراء ونشرها والحصول عليها من القضايا المحورية في الاقتصاد الأخضر، ومن الوسائل الممكنة لزيادة البحث والتطوير في القطاعات الخضراء تعزيز الشراكات الابتكارية بين القطاعين العام والخاص، وانشاء مراكز تعاونية للبحث والتطوير ووضع آليات تمويل جديدة لتسريع انتشار التكنولوجيا الخضراء.

ويرى الباحث أن من الفوائد المتوقعة لهذه الانشطة دعم الإبداع والبحث والتطوير ونقل التكنولوجيا وتشجيع ريادة الأعمال، التعليم وإعادة التدريب.

- <u>مستقبل الوظائف الخضراء في العالم</u>:

مما لا شك فيه أن عملية التغير المناخي فرضت على العالم بأسره تحدياً كبيراً بما يحتم على كافة الدول أن تتحرك لمواجهته ، وأنه من الضروري التحول إلى الوظائف الخضراء لمواجهة التحديات التي سوف يفرضها هذا التغير المناخي، فالانتقال نحو الوظائف الخضراء يعنى التحول إلى اقتصاد منخفض الكربون يعتمد على استخدام الطاقة الجديدة والمتجددة في إطار ممارسات بيئية مستدامة، وبطبيعة الحال سيؤدي إلى تحسين نوعية الحياة للأفراد بشكل كبير، كما سيضمن تكنولوجيا وصناعات جديدة ستصبح هي صناعات النمو للقرن الحادي والعشرين، وستوفر فرص العمل المتنوعة والقضاء على الفقر وتحقيق الرضا الاقتصادي على المدى الطويل.

ويرى الباحث أنه لابد من الحفاظ على العناصر الأساسية للحياة من خلال الحفاظ على البيئة. وأن المشكلات البيئية من الممكن أن تهدد الأمن القومي من خلال التأثير في الانتعاش الاقتصادي والعدالة الاجتماعية.

- <u>دور التعليم الجامعي المصري لمواجهة التحول نحو الوظائف الخضراء</u>:

التعليم هو أساس بناء المجتمعات السكانية المستدامة وقصوره في تناول المستجدات والمتغيرات العالمية سيؤدي إلى قيادات مستقبلية جاهلة، وعلى كافة المستويات ولكافة القطاعات، بالمفاهيم العصرية المتفاعلة مع التحديات التنموية، الوطنية والعالمية على حد سواء، ويتحمل التعليم العالي وبرغم سوء ما قبله، مسئولية مباشرة في بناء قاعدة شبابية وطنية يمثلها طلبة الجامعات، مستعدة لاستقبال الغد بتفاؤل وثقة، ومعززة ثقافة عصرية متوائمة مع المستجدات الدولية ومستوعبة تماماً

لدورها في التغيير من خلال الوعي بالتحديات التي تواجه بناء وطن مستدام.

بادرت الدولة المتطلعة إلى مستقبل أفضل لتبني "التعليم من أجل التنمية المستدامة" والذي يمكن أن يلخص (وبحسب اليونسكو) في كونه :

- تعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان تنمية مستدامة.
- تعليم يتيسر للجميع الانتفاع بمختلف مستوياته أياً كان السياق الاجتماعي (البيئة العائلية والمدرسية، بيئة مكان العمل، وبيئة الجماعة).
- تعليم يعد مواطنين يتحملون مسئولياتهم، ويشجع على الديمقراطية من حيث يمكن جميع الافراد والجماعات من التمتع بكل حقوقهم إلى جانب قيامهم بجميع واجباتهم.
- تعليم يدخل في منظومة التعلم مدى الحياة.
- تعليم يضمن تفتح الشخص تفتحاً متوازناً. (٤٦)

تتطلب الوظائف الخضراء معالجة النقص في المهارات، عن طريق تطوير البرامج التعليمية برؤية جديدة تدفع باتجاه التنمية المستدامة وعلى البرامج الجامعية أن تستفيد من هذه الرؤية الجديدة.[٣٩] (٤٧ : ٧٣- ٨٠)

تشمل الوظائف الخضراء مجموعة من الأدوات الاقتصادية التي يمكن أن تسخر النشاط الاقتصادي لدعم أهداف التنمية المستدامة، ويتطلب استخدام هذه الأدوات الالتزام بالتعلم والتكيف.

وإذا كان للتعليم المصري على وجه العموم دورا في تدعيم الوظائف الخضراء فإن التعليم الجامعي خاصة لا بد وأن يلعب دوا مهما وذلك من خلال البرامج المقدمة للطلاب وعلى البرامج الجامعية أن تستفيد من هذه الرؤية من خلال تشجيع العمل الحر ونشر هذه الثقافة للطلاب وتوعية أفرادا المجتمع المحلي بذلك .

وتشير دراسة (مديحة فخري محمود، ٢٠١٧ م) إلى أن مواجهة تحديات التحول نحو الوظائف الخضراء تتمثل في في أنه لا مفر من أن تكون مؤسسات التعليم العالي على استعداد تام للدخول في جدول أعمال الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر والمساواة وخلق فرص العمل ويجب أن يستمر دور مؤسسات الجامعة في إعداد وصقل الاهتمام بالبحث والابتكار ومعالجة القضايا التي تمس الاقتصاد الأخضر وبرامج التنمية المستدامة . (٤٨ :٤٢)

من هنا يجب أن تدعم الاتجاهات الحديثة التكامل الاقتصادي والنمو في المجالات التي تساعد على ايجاد فرص العمل وتوليد الدخل لمختلف شرائع المجتمع، ولا سيما الشباب واليدي العاملة الماهرة وهذا يتطلب حواراً فعالاً وتحليلاً للروابط القائمة بين التعليم والابتكار.

وقد أشارت العديد من المؤتمرات والندوات إلى أن هناك ضعفا في مهارات الاقتصاد لدى طلاب الجامعة وهناك أيضا ضعف في التركيز على تنمية المهارات الخضراء في التعليم بمصر .(٤٩ :٢)

ضرورة تشجيع مفاهيم الاقتصاد الأخضر على الاستثمار في القطاعات الخضراء والنظيفة والمستدامة لتطوير الشركات المستدامة وإيجاد فرص العمل اللائق وتقديم الدعم لبرامج سوق العمل، وتطوير أنظمة التدريب والتعليم، وانشاء مرصد اقليمي لأسواق العمل في المنطقة العربية لتقييم اثر السياسات الاقتصادية من حيث إيجاد فرص العمل..(٥٠)

التعليم والتدريب هما فرصة بل شرط أساسي لازم في الاقتصاد الأخضر، أما على المستويات التعليمية العليا فيحول التحدي الإداري دون إيجاد آفاق جديدة ونشر التوعية وتطوير القدرات الإدارية، ولابد من وضع برامج لتدريب المدراء الجدد برؤية جديدة تدفع الشركات نحو التنمية المستدامة والاستفادة من الفرص التي ينطوي عليها الاقتصاد الأخضر. وعلى البرامج الدراسية والشهادات الجامعية أن تتكيف مع الرؤية الجديدة. (٥١ : ٨٠)

بينما جاء في تقرير لمنظمة العمل الدولية (٢٠١١م) أن الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب تطوير التعليم الجامعي الذي يزود الطلاب بالمؤهلات الازمة لتشكيل الاقتصاد الأخضر وتطوير النماذج الاقتصادية المستدامة التي تحمي الموارد، للحد من الفقر في العالم وتعزيز الرفاهية، حيث يتم تطوير الاستراتيجيات وأدوات الاعتماد والبرامج التعليمية والبحوث والإدارة بهدف مساهمتها في الاقتصاد الأخضر في كافة المجالات الأكاديمية ذات الصلة بتحقيق الاستدامة، وبذلك يتم توفية المؤهلات العلمية للوظائف الأكاديمية داخل الاقتصاد الأخضر ومحاربة البطالة لدى الشباب بتعزيز تدريب الطلاب بالشراكة مع الشركات ورجال الأعمال والمسؤولين في إدارة التنمية البشرية للتحول إلى الاقتصاد الأخضر. (٥٢)

وجاء أيضا فى الوثيقة الختامية لمؤتمر ريو دى جانيرو في البرازيل ٢٠١٢ م بعنوان "المستقبل الذي نصبو اليه"، التأكيد على تشجيع المؤسسات التعليمية على النظر فى اعتماد الممارسات الجيدة فى مجال

إدارة الاستدامة فى جامعاتها وفى مجتمعاتها المحلية بمشاركة فاعلة من جهات مختلفة تشمل الطلاب والمدرسين والشركاء المحليين، وتعليم التنمية المستدامة بوصفها عنصرا مجمدا فى مختلف التخصصات الدراسية، مع التأكيد على ضرورة دعم مؤسسات التعليم الجامعى كى تضطلع بإجراء البحوث والتوصل إلى ابتكارات من أجل التنمية المستدامة بوضع برامج جديدة ومبتكرة لتطوير المهارات من أجل المضى قدما على طريق بلوغ الأهداف الوطنية للتنمية المستدامة. (٥٣ : ٢٧- ٥٨)

وأوصت النشرة ٢١ لمركز اليونسكو- يونيفوك الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني بإدراج التعليم الموجه نحو الاقتصادات الخضراء (أى المراعية للبيئة) وا لمجتمعات الخضراء في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وبالتالى تسليط الضوء فى مجال خضرنة التعليم والتدريب التقنى والمهنى وتدريب معلمية من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء ومع شبكة يونيفوك. وعلية، تم مؤخرا إطلاق مجموعة عمل مشتركة مابين الوكالات مهتها العمل على "خضرنة"التعليم والتدريب التقني والمهني وتعزيز المهارات مما يثبت أهمية تضافر الجهود في سبيل تعزيز المهارات الخضراء في جميع أنحاء العالم .(٥٤ :١)

كما أن بعض الكليات فى الولات المتحدة الأمريكية أخذت على عاتقها تشكيل شبكة للاقتصاد الأخضر (IGEN) كمسار استراتيجى لتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيا للمشاركة بشكل فعال وسريع في عملية دمج المبادئ الأساسية للاقتصاد الأخضر والاستدامة فى مجموعة منوعة وواسعة من الدورات والتخصصات القائمة في نظام التعليم الجامعي، لتصبح هذة الكلية قوة دافعة كبيرة لإنشاء الاقتصاد الأخضر. (٥٥)

وفي إطار الانتقال إلى اقتصاد نظيف هدفت المملكة المتحدة والجامعات فيها إلى تحقيق مايلى :

- النظر فى ما يعنية مفهوم رعاية البيئة فى سياق انعكاسها على سلوك الطلاب في حياتهم المهنية والشخصية والمستقبلية.
- التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية والأخلاق والرفاهية وكيفية ارتباط العوامل البيئية والاقتصادية.
- تنمية النظرة المستقبلية لدى الطلاب من حيث تعلم التفكير في عواقب الممارسات غير المستدامة على البيئة لضمان مستقبل مستدام. (٥٦ :٥)

ويرى الباحث أنه لابد من دمج متطلبات الاقتصاد الأخضر في البرامج الجامعية المصرية، وإشراك المجتمع المحلى فى ذلك، وتخضير البرامج الدراسية في الجامعات المصرية، والتركيز على

الاستدامة من أجل إعداد الطلاب للعمل في مجالات الاقتصاد الأخضر، لمواجهة التدهور الاقتصادي والبطالة وتحقيق الازدهار ونمو القوى العاملة. ولابد من تطوير البرامج التعليمية برؤية جديدة تسهم في تشكيل وتعزيز وعي المتعلمين بقضايا الاقتصاد الأخضر.

وفي ضوء مما سبق يتضح أن هناك احتياجات للتحول نحو الوظائف الخضراء حتى يمكن مراعاتها في التعليم الجامعي المصري

١- الاهتمام بالريف عن طريق الاهتمام بالزراعة والمحافظة علي الغابات واستخدامها كموارد مهمة في الدولة وتحسين مستوي المعيشة لدي سكان الريف ويتأتي هنا دور الجامعة من خلال توعية المجتمع الريفي وتثقيفه بمحاور التنمية المختلفة .

٢- الاهتمام بالموارد المائية ومعالجة المياه غير النظيفة وترشيد الاستهلاك والعمل علي الحفاظ علي الموارد المائية ومنعها من التلوث ويمكن للجامعة أن تقوم هنا بدور إشرافي علي تلك الموارد .

٣- العمل على وجود حلا لمشكلة النفايات والعمل علي معالجتها وإعادة تصنيعها مرة أخري وجعلها مورد بديل من كونها تسبب تلوث للبيئة وذلك بعقد تعاون بين الشركات الكبرى وكليات الجامعة مثل الزراعة والعلوم.

٤- العمل على الإفادة من تطوير الكربون وذلك بإجراء البحوث ووضع تصور وذلك بالاتفاق مع قسم الكيمياء بكلية العلوم .

- <u>خبرات بعض الدول المتقدمة في مواجهة تحديات التحول إلي الوظائف الخضراء</u>:

أولاً : <u>الولايات المتحدة الامريكية</u> :

تسعي الجامعات الأمريكية إلي دمج متطلبات الاقتصاد الأخضر في برامجها واشتراك المجتمع المحلي في ذلك، وتطوير المناهج الجديدة وتحديثها بصورة دورية بما يمكن الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لمتطلبات الاقتصاد الاخضر، وتوفير مقررات التعليم المستمر في الأعمال الخضراء والاستدامة بما يرسخ ثقافة الاستدامة لدي الطلاب لتشكيل القاعدة العلمية المعرفية والتقنية اللازمة للاقتصاد الأخضر.(٥٧)

إن الولايات المتحدة الامريكية كانت سباقة بدمج متطلبات الاقتصاد الاخضر في برامج التعليم

الجامعي، فقامت بتخضير البرامج الدراسية في جامعاتها بالتركيز علي الاستدامة من اجل اعداد الطلاب للعمل في مجال الاقتصاد الاخضر وتوفير الوظائف الخضراء لمواجهة التدهور الاقتصادي والبطالة وتحقيق الازدهار ونمو القوي العاملة. (٥٨)

وسعت الجامعات لتلبية متطلبات الاقتصاد الاخضر ومنها جامعة سنيو انجلاند، ومعهد الطاقة والاستدامة البيئية، وجامعة ولاية اريزونا، وكلية بالم بيتش، وكلية مجتمع برسيتول، وجامعة كولومبيا، وجامعة هارفارد، وجامعة توفتس، وجامعة اميهريست، وجامعة واشنطن، وجامعة اولا هوما، وجامعة نورث كارولاينا، وغيرها من الجامعات. (٥٩ : ١٢- ١٥٠)

وأنشأت كلية بالم بيتش (Palm Beach) معهد استدامة البيئة والطاقة (IEES) لتلبية حاجة المجتمع من قوي عاملة مدربة بدرجة عالية في قطاعات الصناعة الخضراء الناشئة مثل الطاقة المتجددة والتكنولوجيا النظيفة وكفاءة الطاقة والنقل البديل وهم ملتزمون بممارسة (IEES) الاستدامة البيئية والمستدامة في جميع المجالات وأن تصبح المؤسسة الرائدة في فلوريدا والتركيز علي البرامج الاكاديمية والتقنية المهنية، وخلق فرص العمل الخضراء ذات القيمة العالية لأصحاب العمل، ومهدت بالم بيتش الطريق في التعليم للطاقة الخضراء في ولاية فلوريدا وقد وضعت (IEES) نموذجاً دقيقا لتطوير برامج التعليم الاكاديمية والمهنية التقنية وسعت هذه الكليات الي تحقيق ذلك عن طريق ما يلي :

- تطوير المقررات التعليمية لرفع كفاءة الخريجين وتنمية مهاراتهم .
- تزويد الطلبة بخبرات التعليم الاصلية التي تختبر معارفهم عبر "التعلم عن طريق العمل" خارج الفصل الدراسي .
- تقييم كفاءات الطلاب ومهاراتهم لشغل وظائف الاقتصاد الاخضر بالتعاون مع المؤسسات المتخصصة .
- بناء شراكات مع قطاع الاعمال والصناعة وانشاء روابط قوية لمهن خضراء بتوجيه ودعم من جانب الخبراء في الصناعة .
- تطوير مكتبة للمواد التعليمية التي تمكن الطلاب والشركاء واصحاب المصلحة للوصول الي المعلومات والمواد اللازمة لتعزيز التعلم (٦٠)

وكذلك بعض الكليات في الولايات المتحدة الامريكية شكلت شبكة للاقتصاد الأخضر [IGEN] باعتباره مسار استراتيجي لتنمية اعضاء هيئة التدريس مهنيا بشكل فعال وسريع في عملية دمج المبادئ

الأساسية للاقتصاد الأخضر والاستدامة في مجموعة متنوعة وواسعة من الدورات والتخصصات القائمة في نظام التعليم الجامعي، لتصبح هذه الكليات قوة دافعة كبيرة لانشاء الاقتصاد الاخضر، لتزويد الطلاب بالمفاهيم الاساسية للاستدامة عن طريق ما يلي :

- شرح المفاهيم الأساسية المتعلقة بالقضايا البيئية والاستدامة والاقتصاد الاخضر، والمساواة الاجتماعية والعدالة البيئية .
- الاستطلاع والبحث في قضايا العدالة الاجتماعية والاستدامة والاقتصاد الاخضر ضمن السياق المحلي .
- تحديد اعضاء هيئة التدريس وغيرهم من الموظفين المهتمين بقضايا الاستدامة وتعزيز المناهج المشتركة متعددة التخصصات مثل مجتمعات التعلم .
- اكتشاف الاستراتيجيات وتطوير الانشطة لغرس مفاهيم الاستدامة والاقتصاد الاخضر والعدالة الاجتماعية في برامجها الدراسية .
- تحديد مدي ارتباط محتوي الاستدامة والاقتصاد الاخضر والعدالة الاجتماعية في العديد من التخصصات الاكاديمية والمهنية والتقنية .
- المشاركة في إنشاء حرم اجتماعي الجامعي ومجتمع في ضوء نماذج ومبادئ الاستدامة.(٦١)
- تطوير المعارف والمهارات المطلوبة لدعم الاقتصاد الاخضر عبر تشكيل لجنة توجيهية خضراء تأخذ علي عاتقها تعزيز البرامج التعليمية الخضراء القائمة وتسهيل تطوير برامج جديدة ملائمة عن الاستدامة .
- تطوير وتنفيذ برامج خضراء تقلل من استهلاك الطاقة وتحد من الاحتباس الحراري
- تعزيز الوعي بالاستدامة مع أصحاب المصلحة علي الصعيدين الداخلي والخارجي للجامعة
- تعزيز صورة الالتزام بالاستدامة لكل من الطلاب وأعضاء هيئة التدريس والموظفين والخرجين والمجتمع المحلي .
- دمج الاستدامة البيئية في البرامج التعليمية ودمج المناهج الخضراء في المناهج القائمة .
- توفير دورات التعليم المستمر في الاعمال الخضراء والاستدامة (٦٢)

وركزت بعض الكليات في جامعة هاواي علي دمج الاستدامة الخضراء في التعليم الجامعي عبر تشريع القوانين والبحث العلمي والبرامج التعليمية وإشراك الطلاب والمجتمع في وضع الحلول اللازمة

لد يمومة الحياة، بحيث يكون للطالب القدرة علي تحديد الاستدامة وكيفية تطبيق مفاهيم الاستدامة في الحرم الجامعي ومجتمعهم والاستفادة من معرفتهم بالاستدامة في تغيير عاداتهم اليومية ونمط استهلاكهم (٦٣)

وتكمن جودة البرامج التعليمية في الجامعات الأمريكية في التنوع بالاختصاصات الرئيسية والفرعية الشمولية والعمق في البرنامج، حداثة المحتوي، وطريقة تنظيم البرامج ومتطلباتها ومقرراتها، والانسجام ما بين التنوع في البرامج والاهداف من جهة مع سياسة واهداف الجامعة من جهة أخري . (٦٤ :١٠٠)

ويستخلص الباحث أن الولايات المتحدة الامريكية تناولت متطلبات الاقتصاد الأخضر في البرامج التعليمية الجامعية ووضعت الأساس لتحقيق الانتعاش الاقتصادي والمستقبل العادل للمجتمع الامريكي فعملت الولايات المتحدة الامريكية علي :

- زيادة التركيز علي التدريب العملي والصيفي في مجال المتطلبات الناشئة للاقتصاد الاخضر لرفع نسبته الحالية
- تطوير وتحديث التخصصات ودمج مفاهيم الاقتصاد الاخضر المستدام ومتطلباته وتطوير الكتب وتحديثيها تحت اشراف خبراء وفنيين وفق الاتجاهات العالمية الحديثة لمواجهة الاخطار المناخية والاستخدام غير المستدام للموارد الطبيعية .
- اكساب الطلاب والخريجين الفهم للعلاقات المتبادلة بين التكنولوجيا ونظم الحياة مع الحفاظ علي البيئة .
- تطوير اساليب التقويم لقياس وتقييم كفاءات الطلاب ومهاراتهم لشغل وظائف الاقتصاد الاخضر بالتعاون مع المؤسسات المختلفة .
- تطوير المقررات التعليمية ودمج متطلبات الاقتصاد الاخضر في برامجها .
- تزويد الطلاب بخبرات التعلم الاساسية في مجالات الاقتصاد الاخضر المستدام والمحافظة علي البيئة لتنمية معارفهم عبر التعلم عن طريق العمل خارج الفصل الدراسي.

ثانيا : <u>تجربة المملكة المتحدة</u>:

أعدت المملكة المتحدة معايير من قبل ممثلى مجتمع التعليم العالي من ذوي الخبرة في مجال التعليم والتنمية المستدامة، بالتعاون بين هيئة ضمان جودة التعليم العالي وأكاديمية التعليم العالى فى المملكة المتحدة، تعزز معارف المتعلمين وتنمى مهاراتهم وتطور خبراتهم فى مجال التنمية المستدامة ويكونوا أكثر مسئولية أخلاقية تجاه البيئة، وذلك عن طريق تطوير البرامج التعليمية لتخريج طلاب قادرين على :

- تقييم وتحليل قضايا الاستدامة التى تحتاج الى معالجة بأمثلة من واقع الحياة فى سياق مجال دراستهم وتخصصهم، ووصف قضايا الاستدامة المعقدة والتواصل بشأنها شفويا وكتابة.
- مساهمة المتعلمين في التغييرات التى تعزز التنمية المستدامة ضمن نطاق تجربتهم التعليمية ودراسة البيئة .
- تطوير البرامج التعليمية بالتعاون مع أصحاب العمل والالتزام بالتعلم مدى الحياة من أجل التنمية المستدامة.
- تمكين الأفراد والمنظمات للعمل سوية لتكوين المعرفة الجديدة وتوظيف للتنمية المستدامة. (٦٥ :٥)

تقوم مؤسسات التعليم الجامعي الزراعي فى المملكة المتحدة بتقييم برامجها الدراسية بشتى السبل حرصا منها على تحديث هذه البرامج باستمرار وامداد الطلاب بما يحتاجونه من دعم، للتأكد من أن البرامج موافقة للمعايير المحددة وتفيد من نوعية تعليم عالية، حيث إن كليات الزراعة ملتزمة بتحسين جودة البرامج عبر الانصات لطلابها والتجاوب الفعال مع ما يخلص إليه المسح الطلابي الوطنى من آراء. (١٢٠:٦٦)

تسعى المملكة المتحدة إلى تخضير وتعزيز الاقتصاد عن طريق تطوير برامج التعليم الجامعى الزراعى لتخريج مواطنين فاعلين لديهم مسئولية تجاة البيئة والتنمية المستدامة قادرين على الاندماج فى المجتمع وعالم العمل، وتعزيز كفاءة أعضاء هيئة التدريس، وتعزيز تعلم اللغات الأجنبية للمتعلمين بهدف تطوير مهاراتهم التخصصية وتسهيل تبادل المعارف مع الجامعات الأخرى، وتعزيز الدورات التدريبية لتطوير مهاراتهم فى استخدام التكنولوجيات المتطورة الحديثه الملائمة للبيئة مع التركيز على جودة البرامج التعليمية والتدريبية وتحديثها بشكل دائم لتنمية متطلبات التنمية والاستثمار فى قطاع الطاقة المتجددة .(٦٧ :٤٣)

تسعى كليات الزراعة بالمملكة المتحدة إلى تضمين الاستدامة فى البرامج الدراسية من خلال ما يلى :

- تقديم برامج عامة إبداعية عن الاستدامة والمواطنة.
- تطوير المهارات التقنية والادارية باشتراك أصحاب العمل مع الجامعات لتلبية متطلبات الاقتصاد الاخضر، وتحديد المهارات الحالية والاحتياجات المستقبلية للتوظيف، والعمل من أجل اكتساب الطلاب لمهارات عمل عالية الجودة تسهم فى فهمهم للاقتصاد الأخضر.
- تقديم برامج تطوير مهنى عالية الجودة عن الاستدامة والاقتصاد الأخضر لأصحاب العمل المحليين والاقليميين.
- توفير فرص التعلم والتنمية للطلاب وأعضاء هيئة التدريس للعمل بشكل تعاونى فى مجتمعهم على

المشاريع الخضراء.

- تطوير مشاركة أكثر فاعلية مع شركاء التنمية الاقتصادية المحليين والاقليميين لتبادل الأفكار والممارسات على الأقتصاد الاخضر.
- تفعيل دور خدمات التوظيف فى الكليات ووكالات التوظيف للنظر فى أفضل السبل لدعم الطلاب والخريجين في الحصول على فرص لتعزيز كفاءاتهم تلبية لمتطلبات الاقتصاد الأخضر .(٦٨ :٧- ١٠)

هدفت المملكة المتحدة والجامعات فى إطار الانتقال إلى اقتصاد نظيف إلى تحقيق ما يلي :

- التفكير في قضايا العدالة الاجتماعية والأخلاق والرفاهية وكيفية ارتباط العوامل البيئية والاقتصادية.
- النظر فيما يعنيه مفهوم رعاية البيئة فى سياق انعكاسها فى سلوك الطلاب فى حياتهم المهنية والشخصية والمستقبلية.
- تنمية النظرة المستقبلية لدى الطلاب من حيث تعلم التفكير فى عواقب الممارسات غير المستدامة على البيئة لضمان مستقبل مستدام.
- تعزيز مفهوم المواطنة العالمية في سياق انعكاسها على سلوك الطلاب في حياتهم المهنية والشخصية المستقبلية (٦٩).

من هنا يرى الباحث أن المملكة المتحدة عملت على تقوية وتدعيم الدور المنوط به الجامعات لتلبية متطلبات الوظائف الخضراء من خلال تطوير التعليم الجامعي لإعداد المتعلمين للمشاركة الاجتماعية والاقتصادية الفاعلة، والتأكيد على تثقيفهم بقضايا الوظائف الخضراء.

رؤية مقترحة لتفعيل دور التعليم الجامعي المصري فى مواجهة تحديات التحول إلى الوظائف الخضراء:

تمهيد:

من خلال الإطار النظري الذي استعرضه الباحث سابقاً وخاصة تجارب بعض الدول الأجنبية فسوف يبني الباحث رؤيته المستقبلية بناء أوجه قصور التعليم الجامعي المصري تجاه الوظائف الخضراء وكذلك خبرات بعض الدول وإمكانية الإفادة منها لتفعيل دور التعليم الجامعي المصري في مواجهة تحديات التحول إلى الوظائف الخضراء وفي ما يلي بعض النقاط التالية :

١ – توجد علاقة قوية بين التعليم الجامعي المصري والتحول نحو الوظائف الخضراء، وأن الانتقال نحو الوظائف الخضراء يتطلب تطوير التعليم الجامعي.

٢ – تساعد الوظائف الخضراء على تعليم يمكن الدارسين من اكتساب ما يلزم من تقنيات ومهارات وقيم ومعارف لضمان التنمية المستدامة.

٣ – تعالج الوظائف الخضراء النقص في المهارات، عن طريق تطوير البرامج التعليمية برؤية جديدة تدفع باتجاه التنمية المستدامة.

٤ – توفر الوظائف الخضراء فرص العمل وتهيئ ظروف المعيشة لمختلف شرائح المجتمع.

٥ –يشجع مفهوم الوظائف الخضراء على الاستثمار في القطاعات الخضراء والنظيفة والمستدامة.

٦ –تقدم الوظائف الخضراء الدعم لبرامج سوق العمل، وتطوير أنظمة التعليم والتدريب.

وهناك العديد من المشكلات التي تواجه التحول نحو الوظائف الخضراء منها :

- عدم وضوح فلسفة وأهداف وأولويات برامج التحول إلى الاقتصاد الأخضر حيث لا تساير العملية التربوية.
- عدم توفر كوادر مدربة متفرغة بدرجة كافية تضطلع بتنفيذ برامج التحول إلى الاقتصاد الأخضر.
- القصور في عملية دمج متطلبات الاقتصاد الأخضر في برامج التعليم الجامعي.
- ضعف بناء الشراكات مع قطاع الأعمال والصناعة وإنشاء روابط قوية لمهن خضراء.
- ضعف ارتباط محتوى الاستدامة والاقتصاد الأخضر والعدالة الاجتماعية في العديد من التخصصات الأكاديمية والمهنية والتقنية.
- ضعف تنفيذ برامج خضراء تقلل من استهلاك الطاقة وتحد من الاحتباس الحراري.
- <u>فلسفة الرؤية المقترحة</u> :

يعد الاقتصاد الأخضر الاقتصاد الذي ينتج عنه تحسن في رفاهية الإنسان والمساواة الاجتماعية في حين يقلل بصورة ملحوظة من المخاطر البيئية وندرة الموارد الأيكولوجية. وأن مطلب التحول نحو بناء اقتصاد أخضر ليس مطلبا ترفيهيا، بل هو ضرورة تتطلبها أسس التنمية الخضراء المستدامة لإنشاء بيئة اقتصادية خضراء تحقق الرفاهية في حاضرنا وتحفظ حق الأجيال في الإفادة من هذه الموارد بأنجح الوسائل.

ومن خلال الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة بمصر التي أعدتها اللجنة الوطنية للتنمية المستدامة نجد أن هناك قصورا في نوعية التعليم وضعفا شديدا في الصلة بين البحث العلمي

وبرامج التنمية والتطوير، وضعف ميزانية البحث العلمي، يرافقها ارتفاع في نسبة البطالة وضعف في مستوى مهارات الطلاب. ولايزال هناك عدم اتساق بين سياسات التنمية والتوجه البيئي.

والوظائف الخضراء من متطلباتها معالجة النقص في المهارات، عن طريق تطوير البرامج التعليمية برؤية جديدة تدفع باتجاه التنمية المستدامة، وعلى البرامج الجامعية أن تستفيد من هذه الرؤية الجديدة.

ويتطلب الانتقال نحو الوظائف الخضراء تطوير التعليم الجامعي الذي يزود الطلاب بالمؤهلات اللازمة لتشكيل الاقتصاد الأخضر.

وأخذت الجامعات على عاتقها البحث في سبل دمج متطلبات الوظائف الخضراء في برامجها وإشراك المجتمع المحلي في ذلك، وتخضير البرامج الدراسية في الجامعات بالتركيز على الاستدامة من أجل إعداد الطلاب للعمل في مجال الاقتصاد الأخضر.

وعلى ضوء ما سبق، تتشكل فلسفة التصور المقترح في أن الوظائف الخضراء تتطلب تطوير التعليم الجامعي، والتأكيد على تشجيع المؤسسات التعليمية على النظر في اعتماد الممارسات الجيدة في مجال إدارة الاستدامة في جامعاتها. وإدراج التعليم الموجه نحو الاقتصادات الخضراء والمجتمعات الخضراء في برامج التعليم والتدريب التقني والمهني، وبالتالي تسليط الضوء في مجال خضرنة التعليم والتدريب التقني والمهني وتدريب معلميه من خلال التعاون الوثيق مع الشركاء.

- **أهداف الرؤية المقترحة:**

يهدف التصور المقترح إلى ما يلي:

١ – دمج متطلبات الوظائف الخضراء في برامج التعليم الجامعي وإشراك المجتمع المحلي.

٢ – تخضير البرامج الدراسية في الجامعات المصرية.

٣ – إعداد الطلاب للعمل في مجال الاقتصاد الأخضر، لمواجهة التدهور الاقتصادي والبطالة وتحقيق الازدهار ونمو القوى العاملة.

٤ – تكوين شبكة للوظائف الخضراء بين بعض الكليات في جمهورية مصر العربية باعتبارها مسار استراتيجي لتنمية أعضاء هيئة التدريس مهنيا للمشاركة بشكل فعال وسريع في عملية دمج المبادئ

الأساسية للاقتصاد الأخضر والاستدامة في مجموعة متنوعة وواسعة من الدورات والتخصصات القائمة في نظام التعليم الجامعي.

٥ – عقد دورات تدريبية ضمن برامج الإعداد لتطوير وتنمية قدرات الطلاب، وتطوير مهاراتهم المعرفية والعامة والتخصصية والذهنية.

٦ – تنمية النظرة المستقبلية لدى الطلاب من حيث تعلم التفكير في عواقب الممارسات على البيئة لضمان مستقبل مستدام.

٧ – تطوير التعليم الجامعي لإمداد الصناعة المصرية بالكوادر اللازمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ومواجهة المنافسة الكبيرة من جانب الدول المتقدمة.

٨ – مسايرة الاتجاهات العالمية الحديثة في التحول نحو الوظائف الخضراء.

- <u>أسس ومرتكزات الرؤية المقترحة</u>:

تقوم الرؤية المقترحة على الكثير من الأسس والمرتكزات هي:

١ – يقع على عاتق التعليم الجامعي في الوقت الحالي وفي المستقبل عملية إعداد الطلاب ثقافيا وعلميا وسياسيا وتكنولوجيا لمواجهة تحديات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر ومواجهة المنافسة الشرسة على المستوى العالمي.

٢ – تفعيل دور خدمات التوظيف في الكليات للنظر في أفضل السبل لدعم الطلاب والخريجين في الحصول على فرص لتعزيز كفاءتهم تلبية لمتطلبات الوظائف الخضراء.

٣ – الإفادة من خبرات الدول المتقدمة في مجال تطوير التعليم الجامعي بما يحقق متطلبات الوظائف الخضراء.

٤ – امتلاك مهارات العمل الجماعي ضروري في التعليم الجامعي من أجل تحسين نوعية مخرجاته لسوق العمل على المستويين المحلي والعالمي.

٥ – التعاون مع أصحاب العمل لدعم وتطوير البرامج الجامعية التعليمية والالتزام بالتعلم مدى الحياة من أجل التنمية المستدامة.

٦ – التحسين المستمر للبرامج الجامعية مما ينعكس تأثيره بشكل خاص على البيئة وا لمجتمع والاقتصاد.

٧ – ترسيخ ثقافة الاستدامة لدى الطلاب لتشكيل القاعدة العلمية المعرفية والتقنية اللازمة للاقتصاد الأخضر.

- **آليات تنفيذ الرؤية المقترحة:**

يستلزم تحقيق أهداف الرؤية المقترحة القيام بالإجراءات التالية :

- **بالنسبة لكليات التعليم الجامعي :**

يتوقع منها القيام بما يلي:

١ – دمج متطلبات الاقتصاد الأخضر في برامجها.

٢ –إعداد أعضاء هيئة تدريس متخصصين في كيفية دمج متطلبات الوظائف الخضراء في البرامج الجامعية.

٣ – رفع قدرات أعضاء هيئة التدريس اللغوية (العربية والأجنبية).

٤- إعداد أعضاء هيئة التدريس القادرين على التعامل مع الحاسب الآلي والدخول على شبكة الإنترنت.

٥ –إعداد عضو هيئة التدريس المتكامل نظريا وعمليا في تخصصات التعليم الجامعي وبرامج الاقتصاد الأخضر.

٦ – رفع المستوى العلمي لعضو هيئة التدريس في مجال الوظائف الخضراء.

٧ – تحديث المقررات الدراسية بصورة دورية بما يمكن الطلاب من اكتساب المعارف والمهارات اللازمة لمتطلبات الوظائف الخضراء

٨ – المساعدة في نشر ثقافة الاستدامة والوظائف الخضراء على مستوى الجامعات المصرية.

٩ – التعاون مع أصحاب العمل وشركات القطاع الخاص التي تقع عليها مسئولية اجتماعية والتي تعد أداة رئيسة لإنشاء فرص العمل الجديدة وتحقيق التنمية الاقتصادية وتبادل وجهات النظر ووضع الخطط بشأن ما يتعلق بتطوير مهارات الطلاب وتعزيز بيئات التعلم متعددة التخصصات.

ومن خلال خبرة المملكة المتحدة أمكن للباحث الإفادة منها في ما يلي :

- **ضرورة أن تحتوي المناهج الدراسية على مجالات البيئة وتقوية الإعلام البيئي وهذا من شأنه أن ينمي الثقافة البيئية منذ المراحل الأولى للتعليم تماشيا مع الإعلام البيئي القوي وفق المنشورات والوسائط الإعلامية المختلفة.**
- **إدراج ثقافة التنمية المستدامة في برامج التربية والتعليم والتكوين.**
- **تشجيع برامج البحث والتنمية في خدمة التنمية المستدامة والوظائف الخضراء.**
- **تجهيز مراكز تدريبية وتزويدها بالتقنيات والمعدات اللازمة لتدريب الطلاب في مجالات تحقق**

متطلبات الوظائف الخضراء، ليكونوا بمستوى المسئولية لمواجهة التغيرات المناخية وتداعيات التلوث البيئي.

- وجود خطة مجهزة ونمط عال للحوكمة فعلي للانتقال للوظائف الخضراء على الصعيدين الوطني والإقليمي، تعتمد إدماج مختلف الاستراتيجيات والبرامج القطاعية من أجل ذلك، يوصى بوضع لجنة مركزية عليا للوظائف الخضراء مشتركة بين جميع الوزارات يكون من مهمتها اقتراح التوجيهات الاستراتيجية، وضمان التتبع والتحسين المستمر لمختلف البرامج المتعددة، وتقييم نتائجها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.
- لتأمين النجاح فى النموذج الاقتصادي الأخضر والخروج من الأزمات والتصدي لأزمات أخرى مستقبلية، يتعين على الدول أن تعززاقتصاداتها بالتكنولوجيات الخضراء من خلال زيادة الكفاءة والابداع وبالاعتماد بشكل أكبر على المشاريع والبرامج البيئية كالطاقة المتجددة والنظيفة لتخضير اقتصاداتها.
- التأكيد على ضرورة تخصيص جزء هام من الاستثمارات فى مجالات التأهيل و إعادة التأهيل والابتكار والبحث العلمي باعتبار أن مستقبل الوظائف الخضراء لن يكون واعدا خارج الاعتماد على المعلومة الجيدة والمعرفة المتطورة باستمرار، لاسيما في وقت أصبح فيه العالم العربي فى مقدمة مناطق العالم المعرضة لمخاطر التقلبات المناخية.
- تدعيم قدرات المجتمع المدني وتشجيع الشراكات الكفيلة بدعم الانتقال الفعلي إلى اقتصادات أكثر مراعاة للبيئة، ويمكن تنفيذ برامج ومشاريع خاصة لدعم الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تكثيف برامج بناء القدرات في القطاعات العامة والخاصة في مجال الوظائف الخضراء مع التشديد على دور منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية.
- تعزيز بناء القدرات لخدمة التنمية المستدامة، وتوطيد التعاون التقني والعلمي، وتنمية الموارد البشرية من خلال التدريب وتبادل التجارب والخبرات ونقل المعارف وتقديم المساعدة التقنية لبناء القدرات، وهو ما يستتبع تقوية القدرة المؤسسية ويشمل تخطيط القدرات وإدارتها
- حصر التجارب العالمية فى مجال تطوير برامج التعليم فى ضوء متطلبات الوظائف الخضراء، واستخلاص الدروس منها وتقييم نتائجها، بما يمكن من دمج هذه الرؤية الجديدة للتعليم في السياسات الوطنية والاستفادة منها بما يتناسب مع ظروف المجتمع المصري وبيئته المحلية.

- عقد دورات جديدة عالية الجودة لتنمية مهارات أعضاء هيئة التدريس بالكليات والوصول بهم إلى مستويات عالية من الكفاءة والمهارة والقدرة على التعليم الجيد بالإفادة من نوعية الدورات التدريبية التي تقدمها الدول المتقدمة لمواجهة الأخطار المحتملة.
- إضافة مقررات جديدة وتحديث المقررات الحالية لتعزيز معارف الطلاب وزيادة مستوى تثقيفهم ووعيهم بمفاهيم التنوع البيولوجي وأساليب الحفاظ على البيئة المصرية ومدى أهميته في تحقيق متطلبات الوظائف الخضراء بما يحقق الازدهار لجمهورية مصر العربية.
- ضرورة إنشاء مصارف خضراء على مستوى العالم، تقدم الدعم والقروض للمشروعات التي تراعى الجوانب البيئية.
- تدعيم دور المجتمع المدني لأنه قد تبين إن إرساء قواعد الوظائف الخضراء لن تتم إلا من خلال رؤية جماعية وتشجيع الإبداع واستقطاب الدعم من مختلف عناصر المجتمع، ومنها الحكومات والقطاع الخاص والمؤسسات الإنمائية والمالية المتعددة الأطراف والمستهلكين.
- تشجيع البحوث العلمية البيئية باعتبارها عملا أساسيا في مكافحة التدهور البيئي لأنه ببساطة يمكن تحويل المؤشرات الأساسية للبحوث العلمية إلى مدخلات ومخرجات، ولا يمكن أن تكون هذه الأبحاث فعالة إلا عن طريق استحداث قواعد معلومات علمية وجعلها فى متناول الباحثين.
- <u>الضمانات الواجب توافرها لنجاح الرؤية المقترحة</u>:

يتوقف نجاح الرؤية المقترحة على توافر مجموعة من الضمانات هي كما يلي :

١ – إشراف إدارة الجودة الشاملة وفروعها بالمحافظات على سبل دمج الوظائف الخضراء في البرامج الجامعية بالكليات المختلفة وذلك بالتعاون مع الكليات والمراكز البحثية، حتى تكون برامج الوظائف الخضراء فعالة، وهذا يضمن جودتها وتخطيطها وتنفيذها وتقويمها بطريقة علمية.

٢ – إعادة النظر في إعداد أعضاء هيئة التدريس والعمل على إيجاد نظام يعمل على تخريج أعضاء هيئة تدريس على درجة عالية من الكفاءة قادرين على تطبيق متطلبات الوظائف الخضراء ودمجها في البرامج الجامعية.

٣ – قيام وزارة التعليم العالي والبحث العلمي المصرية بإصدار كتيبات عن الوظائف الخضراء وأهميتها.

٤ – زيادة الوعي بين القيادات التربوية وأعضاء هيئة التدريس بالجامعات بأهمية التحول إلى الوظائف الخضراء

٥ – ضرورة الاهتمام بوضع حوافز مجزية تشجع أعضاء هيئة التدريس على المشاركة الفعالة في أنشطة الوظائف الخضراء.

٦ – تخصيص الاعتمادات المالية والموازنات التي تتناسب مع متطلبات التحول الى الوظائف الخضراء في برامج التعليم الجامعي في مصر.

قائمة المراجع

المراجع العربية :

أحمد الرفاعي بهجت العزيزى، "التعليم والتنمية المستدامة" "المؤتمر العلمي كلية التربية جامعة الزقازيق، ٢٠١٢م.

أرشد عبد الأمير جاسم: مفهوم وفلسفة التسويق الأخضر، مجلة الغرى للعلوم الاقتصادية والإدارية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، المجلد ٣٩، العدد ١، ٢٠١٢م.

استناداً إلى خطاب حول الاقتصاد الأخضر، ألقاه نائب رئيس الوزراء البريطاني، بنك كلليخ، فى ٢٣ مايو ٢٠١١، والمتاح فى الموقع الإلكترونى التالى .-www.libdems.org.uk/Latest news-detial.aspx?title=Nick-clegg% 80 % ggs-speech-on-the.green-economy & pPk=Oelda 756-bbg8-48ge-ge72-.dg7c95ao 715b

أوصالح عبدالحليم: "فعالية الهندسة المالية فى التحول نحو الاقتصاد الأخضر"، بحث مقدم إلى المؤتمر الدولى حول: "منتجات وتطبيقات الابتكار والهندسة المالية بين الصناعة المالية التقليدية والصناعة المالية الإسلامية"، جامعة سطيف، يومى ٥ و ٦ مايو ٢٠١٤م.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة، نحو اقتصاد أخضر: مسارات إلى التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ٢٠١١ ص٢. والمتاح على الرابط.-www. Unep. Org/ green economy.7-7-2016

حمدى حسن عبدالحميد، موسى على الشرقاوى ، أزمة البيئة ودور التربية في مواجهتها لتحقيق التنمية المستدامة، المؤتمر العلمي الثاني لكلية التربية، جامعة الزقازيق، تحت عنوان "التعليم والتنمية المستدامة"، ٢٠١٢م.

رلى مجدلانى، "مفاهيم ومبادئ الاقتصاد الأخضر: الإطار المفاهيمى والجهود العالمية وقصص النجاح، (ورقة مقدمة إلى ورشة العمل الإقليمية حول التجارة والبيئة بعنوان: تطوير السلع والخدمات البيئية فى قطاعات المنطقة العربية للتحول الى اقتصاد أخضر"، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)- الأمم المتحدة، ١٥- ١٦ ديسمبر ٢٠١٠).

ريم أحمد مندوة السيد طولان: "أثر الاقتصاد البيئى على استدامة المقصد السياحى المصرى"، رسالة ماجستير، كلية السياحة والفنادق، جامعة السادات، ٢٠١٤م.

سمير أكرم أحمد الحمودى: تطوير التعليم الجامعي الزراعى بمصر في ضوء متطلبات الاقتصاد الأخضر، رسالة دكتوراه، كلية الدراسات العليا للتربية، جامعة القاهرة، ٢٠١٥ م .

سناء عيد، استراتيجية الطاقة المتجددة في الجزائر ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والتجارة، دالي إبراهيم، ٢٠١٣

شريف إسماعيل، عبدات عبد الوهاب " إشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر في تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر" مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ١٢ المجلد ١، ٢٠١٥م .

شريف اسماعيل، عبدات عبد الوهاب ، مرجع سابق .

شريف إسماعيل، عبدات عبدالوهاب: "إشكالية مساهمة الاقتصاد الأخضر فى تحقيق التنمية المستدامة ومحاربة الفقر في الجزائر"، مجلة الاقتصاد الجديد، العدد ١٢، المجلد ١، ٢٠١٥م.

صامويل فانكهاوسر،"النمو الأخضر"، المجلة العربية للشركات العائلية ،العدد الثالث عشر، يونيو ٢٠١٢م
http://www.tharawat-magazine.com (6-9-2015
www.eeaa.gov.eg:8080/arabic/main/all
.news.asp?Article.Id=3410,7-7-2017

عايد راضي خنفر، "الاقتصاد البيئي "الاقتصاد الأخضر"، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٤م.

عايد راضي خنفر، "الاقتصاد البيئي" الاقتصاد الأخضر "، مجلة أسيوط للدراسات البيئية، العدد التاسع والثلاثون، يناير ٢٠١٤م .

عنود القبندي."الاقتصاد البيئي الأخضر :العالم في طريقه لريو مرة أخرى". الهيئة العامة للبيئة. الكويت، مجلة بيئتنا. العدد ١٤١،(سبتمبر٢٠١٣م)،.

عنود القنبدي، "الاقتصاد البيئي الأخضر"، الهيئة العامة للبيئة، الكويت، العدد ١٤١ مجلة بيئتنا، متاح على الرابط: http: // beatona. Net-6-8-2017

كسرا عنتر عبدالله موسى، شيماء محمد نجيب جميل: "أثر توجهات المنتج الأخضر على البيئة الاقتصادية

فى ظل العولمة فى بلدان نامية مختارة (للفترة ١٩٩٥- ٢٠١٠)"، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت، المجلد الثامن، العدد الخامس والعشرون، ٢٠١٢م.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، " استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، " الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، الأمم المتحدة، نيويورك، ٢٠١١م(*E/ESCWA/SDPD/2011/3*).

ماهر أحمد حسن محمد، " كفاءة التعليم الجامعى فى ضوء بعض المتغيرات العصرية "، رسالة دكتوراه، كلية التربية، جامعة أسيوط، ٢٠٠٤ م.

محمد حسن سيد مصطفى الفلافلى : "منهجية تطبيق العمارة الخضراء- الاستدامة الاقتصادية فى مباني الإسكان المنخفض التكاليف فى مصر"، رسالة دكتوراه، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، ٢٠١٥م.

محمد حلمى نوار،الاقتصاد الأخضر وتوفير فرص العمل، (ورقة مقدمة الى مؤتمر بعنوان "التنمية المستدامة : التحديات والآفاق،القاهرة.١ أبريل ٢٠١٣م).

مديحة فخري محمود ، تصور مقترح لدور الجامعات المصرية في تحقيق الاقتصاد الأخضر، رؤية تربوية ، المجلة التربوية بسوهاج ،ع ٤٩، يوليو ٢٠١٧م

مذكرة المركز الجهودي للأنشطة، " برنامج الأمم المتحدة للبيئة مخطط نشاط متوسطي، سبليت، كرواتيا، آفريل ٢٠٠٢.

مكتب العمل الدولي، التنمية المستدامة والعمل اللائق والوظائف الخضراء، الدور ١٠٢، البند الخامس من جدول الأعمال، جنيف (٢٠١٣م) ص ص ١٦- ٢٥.

منظم الأمم المتحدة- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي أسيا (الإسكوا)، : الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر : المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية- استعراض الإنتاجية وأنشطة التنمية المستدامة في منطقة الإسكوا، العدد الأول، نيويورك، ٢٠١١م.

منظمة الامم المتحدة، المستقبل الذي تصبو اليه ، مرجع سابق .

منظمة الامم المتحدة، المستقبل الذي تصبو اليه ، مؤتمر الامم المتحدة ريو +٢٠ للتنمية المستدامة المنعقدة في ريو دى جانيرو في البرازيل للفترة من ٢٠ :٢٢ يونيه/حزيران ٢٠١٢م، البند العاشر من جدول الأعمال، الوثيقة الختامية للمؤتمر ريودي جانيرو .

منظمة الأمم المتحدة، الاقتصاد الأخضر في سياق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر: المبادئ والفرص والتحديات في المنطقة العربية، مرجع سابق .

نجوى يوسف جمال الدين ،توجيه التعليم الجامعي الزراعي في مصر نحو الاقتصاد الأخضر في ضوء تجربة الولايات المتحدة الأمريكية ،مجلة العلوم التربوية، ع ١ ، ج ١ كلية الدراسات التربوية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١٥ م.

هالة عبد القادر صبري، جودة التعليم العالي ومعايير الاعتماد الاكاديمي- تجربة التعليم الجامعي الخاص في الأردن، المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي، العدد (٤)، المجلد (٢)، جامعة العلوم والتكنولوجيا، صنعاء،٢٠٠٩م.

هشام بشير، "مفهوم الاقتصاد الأخضر في ضوء التغيرات المناخية"، مجلة آراء حول الخليج، الامارات، العدد التسعون، مارس ٢٠١٢م، ص ص ٤٩- ٥١.

وزارة البيئة – جهاز شئون البيئة.

ولهى بوعلام: آفاق تطبيق الاستراتيجية المالية الخضراء فى ظل الدور الجديد للدولة مع الإشارة إلى حالة الدول العربية النفطية"، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، العدد ١٢، ٢٠١٤م.

ويكيبيديا. الموسوعة الحرة./ اقتصاد أخضر

يونيفوك: المركز الدولي للتعليم والتدريب التقني والمهني، منظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، النشرة ٢١ والمتاح على الرابط :
http://www.unevoc.unesco.org/fileadmin/user-upload/docs/Bulletin21-Arabic.pdf (20/8/2017)

المراجع الأجنبية :

Alfred Debra Rowe, Educational and Practical Action for a Sustainable future: opportunities and Resources for you, 2012. http://www.kee.edu/community/sustainability/resources/Documens/debrowe 9-24-08.pdf

Attaran, Sharmin; Celik, Bilge Gokhan, "Students' Environmental Responsibility and Their Willingness to Pay for Green Buildings "International Journal of Sustainability in Higher Education, v16 n3 p327-340 2015

Bano, Shah; Taylor, John" Universities and the Knowledge-Based Economy: Perceptions from a Developing Country" Higher Education Research and Development, v34 n2 p242-255 2015

ESCWA,2011.Arab Regional preparatory Meeting for the united nations conference on sustainable Development (Rio+20) Cairo , 16-17 October 2011 (E/ESCWA/SDPD/2011/WG.5/8.

Federal Office for Environment (FOE) Earth Summit 2012-Rio+20:Green economy in the context of sustainable development and poverty eradicaton : Education for a Green Economy ,Bern, 20 October2011.http://www.ensi.org/media-global/downloads/publications/338/Rio%20%2B20%20Education%20for %20a%0Green%20Economy%20NGOBildungskoalition.

Federal office for environment (FOE), Earth summit 2012- Riot20; Green economy in the context of sustainable development and poverty eradication: Education for a green economy, Bern, 20 October 2011

Godwell Nhamo,"Reviewing Some Implications of the Green Economy for Higher and Further Education Institutions" Southern African Journal of Environmental Education, Vol. 30, 2014.pp79-94.

Heather Luna, Stephen Martin, Universities and the green economy: graduates for the future, Higher Education Academy Policy think tank report 2012, The Higher Education Academy, United Kingdom, 2012,

http://www.teagasc.ie/publications/2011/64/64_EducConfProceedings.pdf> 8-9-2017.

Illimois Green Economy Network (IGEN) Available at : http://www.igencc.org/gyc/about (20/8/2017)

Illinois Green Economy Network (IGEN) , Op.Cit

Illinois Green Economy Network (IGEN) Available at : >http://www.igencc.org/gyc/about<

Paddy Brown, Agricultural Education: Supporting Economic Recovery, National Conference, Dublin Castle, 10 Feb 2011,Oak Park, Carlow, 2011, pdf(7/8/2015

Quality Assurance Agency for Higher Education QAA, Education for Sustainable development: Guidance four Uk higher education providers, June 2014, .

Quality Assurance Agency for Higher Education QAA, Education for Sustainable development: Guidance for UK higher education providers, June 2014

Robins,N.clover,R.saravanan D..2010, "delivering the Green stimulus", HSBC Global Research.

Trident Technical College Climate Action plan Fall 2011 http://www.tridenitech.edu/ttcclimateActionplansept2011.pdf (19-8-2017)

Trident Technical College Climate Action planfall, 2011, Op.Cit

UNEP, ILO, IOE, ITUC: Green jobs: Towards decent work in asustainable, low-Carbon world (Nairobi, UNEP, 2008).

UNEP,2009,Global Green New Deal :A policy Brief

Watson, Lesley; Johnson, Cathryn; Hegtvedt, Karen A.; Parris, christie L. "Living Green: Examining Sustainable Dorms and Identities", International Journal of Sustainability in

Higher Education, v16 n3 p310-326 2015